

التقرير السنوي 2010



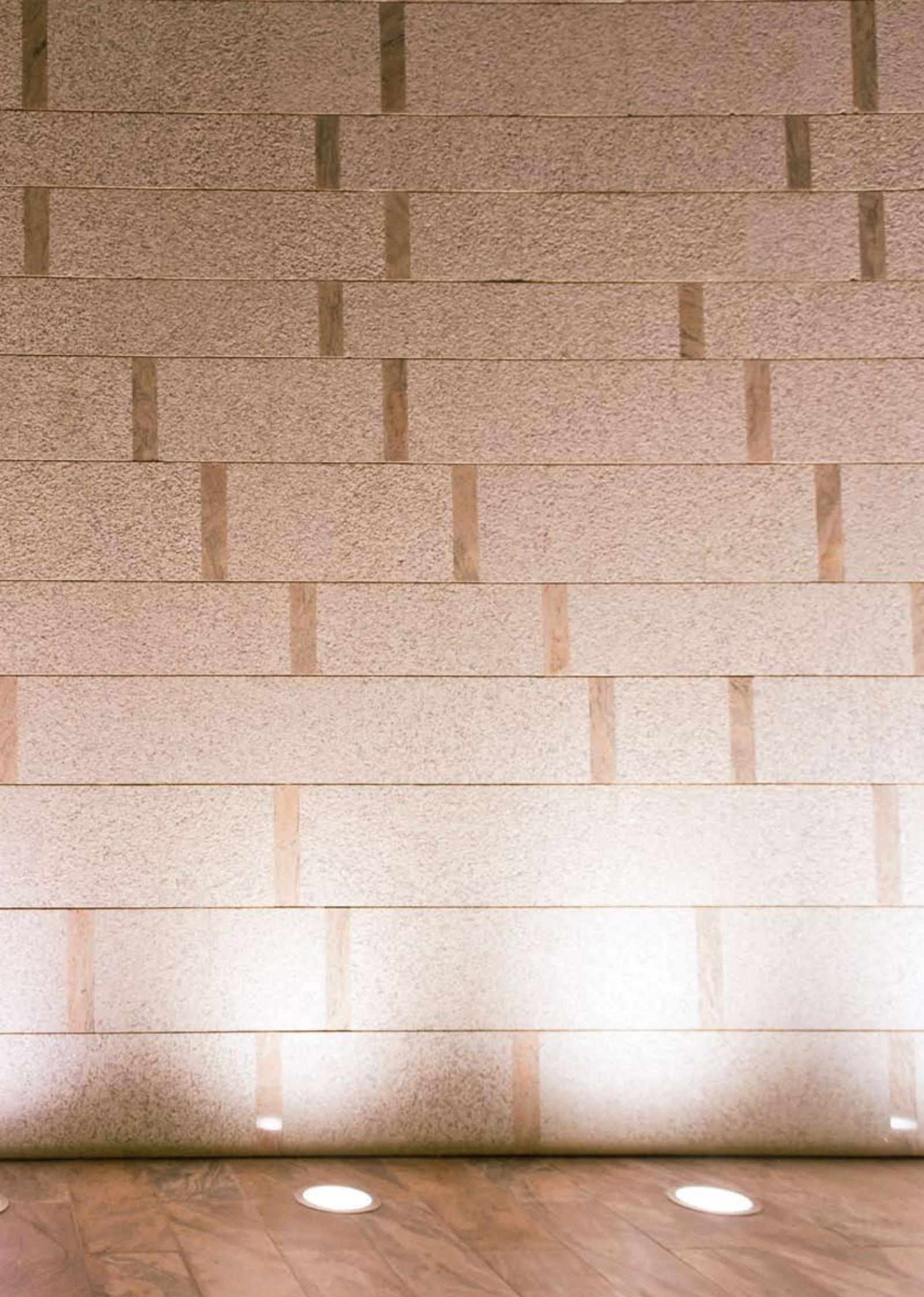
تتقضي المادة 11 من القانون التنظيمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 1 لسنة 2004) لمركز دبي المالي العالمي أن تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بتزويد رئيس مركز دبي المالي العالمي بتقرير خطي حول ممارسة صلاحياتها، وأداء مهامها ونشاطاتها المالية. يجب إعداد وتقديم التقرير بأسرع وقت ممكن بشكل معقول في كل سنة مالية وأن يكون مرتبطاً بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي السادس لسلطة دبي للخدمات المالية وهو يتعلق بالسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

لمزيد من المعلومات حول سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع www.dfsa.ae



تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية الجهة المنظمة المستقلة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي أو من خلاله، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشأت في إمارة دبي.

يغطي التكاليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية وصناديق الاستثمار الجماعية وخدمات العهد والائتمان والاتجار بالسلع المستقبلية والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.



سلطة دبي للخدمات المالية

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً ونموذجاً رائداً لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

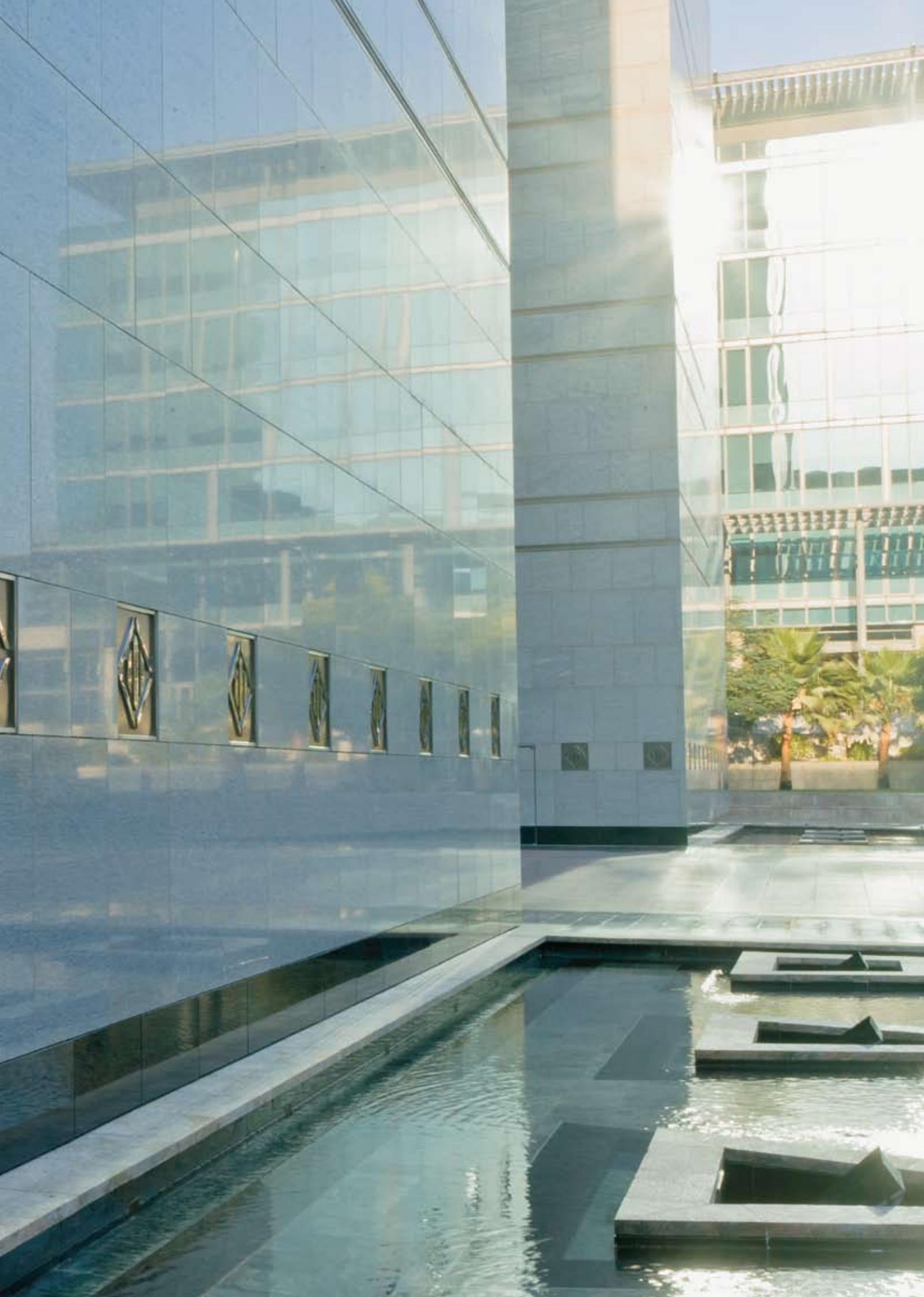
التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.



المحتويات

1	أهم المنجزات لعام 2010
3	بيان رئيس مجلس الإدارة
7	بيان الرئيس التنفيذي

من نكون

13	نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية
14	أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية
15	مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
17	لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
28	الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية
36	

عملنا

43	الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية
44	أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية
47	مبادرات الأقسام
50	الإحصاءات الرئيسية لعام 2010
68	التطلع قدما
70	

الملاحق

73



أهم المنجزات لعام 2010



أهم المنجزات لعام 2010

- قامت سلطة دبي للخدمات المالية بوضع نظام الصناديق الجديد لها مما أتاح لمدراء الصناديق في مركز دبي المالي العالمي إدارة الصناديق في الخارج بشكل أكثر مرونة وأدى إلى تقليل التكاليف ووضع عدد من التسهيلات التنظيمية الأخرى.
- بدأ العمل بنظام المكتب التمثيلي لسلطة دبي للخدمات المالية وتم ترخيص 7 مكاتب تمثيلية.
- قام مجلس سلطة دبي للخدمات المالية بتنفيذ عملية لتحديد مدى استعدادها للمخاطر التنظيمية، بما يشمل وضع خريطة المخاطر التنظيمية.
- استضافت سلطة دبي للخدمات المالية المؤتمر السنوي السابع عشر للرابطة الدولية لمراقبي التأمين في دبي وذلك في شهر أكتوبر 2010.
- استضافت سلطة دبي للخدمات المالية ندوة بعنوان «التطورات في مهنة تدقيق الحسابات: نحو أفضل الممارسات العالمية في دول مجلس التعاون الخليجي» وذلك في ديسمبر 2010.
- أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية شهادة عدم ممانعة نهائية لاستخدام مصادر خارجية للمهام التجارية ومهام التخليص والتسوية حيث تم تحويل تلك المهام من ناسداك دبي إلى سوق دبي المالي.
- أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية أحد الموقعين على مذكرتي تفاهم متعددتي الأطراف وهامتين على المستوى الاستراتيجي – الرابطة الدولية لمراقبي التأمين ومجموعة واضعي معايير اوشينيان الآسيوية.
- قامت سلطة دبي للخدمات المالية باتخاذ إجراءات تتعلق بشركة داماس انترناشيونال ليمتد ومجلس إدارتها ومعظم المساهمين فيها بسبب الإخلال بالتزامات حوكمة الشركات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة. كانت تلك الإجراءات من قبل سلطة دبي للخدمات المالية الأولى من نوعها في مركز دبي المالي العالمي وأدت إلى توجيه رسالة قوية حول ضرورة وأهمية المعايير العليا لحوكمة الشركات في مركز دبي المالي العالمي والإمارات العربية المتحدة والمنطقة بشكل عام.
- هنأت سلطة دبي للخدمات المالية أربعة مواطنين إماراتيين على إكمالهم لبرنامج قادة الغد التنظيميون وتعيينهم كمدراء وقامت بمباشرة برنامجها للعام الخامس مع خمسة أعضاء آخرين.
- أكملت سلطة دبي للخدمات المالية بحثها الأول حول مشاركة الموظفين بنتائج مشجعة للغاية بالمقارنة مع أفضل المعايير العالمية.
- أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية نسخة من موقعها الإلكتروني باللغة العربية في أكتوبر 2010.



بيان رئيس مجلس الإدارة



بيان رئيس مجلس الإدارة



لقد ذكرت في بياني في التقرير السنوي السابق لعام 2009 أن المرونة وسهولة التكيف هي العبارة التي تتبادر إلى الذهن كلما نظرنا إلى الصعوبات المالية في عام 2009 وأنه كان لدي شعور إيجابي بأن دبي والمنطقة بأكملها ستستفيد من العبر والدروس التي تم تعلمها.

أظهر الإقتصاد العالمي علامات من التقدم في الفترة التي لحقت التراجع والركود. تميل الإقتصاديات التي يقدمها مركز دبي المالي العالمي في المنطقة للتمتع بخلى من النمو أسرع من نظيراتها في الإقتصاد المتقدم. ففي منطقة مجلس التعاون الخليجي بالتحديد، يتم دعم الإقتصاديات برفع إيرادات المواد الهيدروكربونية مما يشجع الانتعاش في الميزانية والأرصدة التجارية. ومن المتوقع حدوث المزيد من التسارع في النمو على المستوى الإقليمي عام 2011.

ومن هنا، في عام 2010، أشعر أن عبارة الانتعاش هي أفضل عبارة لوصف التطورات التي شهدناها عام 2010. لا زالت دبي محتفظة بمرونتها وسهولة تكيفها وأعتقد أنها في طريقها نحو الانتعاش وبناء مستقبل أمتن وأكثر استدامة. لقد أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة لمجتمع الأعمال الدولي قدرتها وكفاءتها في إرجاع وإعادة هيكلة الشركات والممارسات المتعلقة بالشركات. إنني أعلم أن هذا سيؤدي إلى كسب ثقة المستثمرين ودعم الاستقرار على المدى الطويل.

إن الأوضاع الإقتصادية في المنطقة مشجعة ويسرني القول بأن سلطة دبي للخدمات المالية شهدت نجاحا كبيرا في عام 2010 حسبما هو مبين بمزيد من التفصيل في هذا التقرير. وقد أنهينا السنة السادسة من عملياتنا في سبتمبر.

تواصل الشركات المرخصة الفعالة على المستوى العالمي توسيع أعمالها في مركز دبي المالي العالمي وتقوم الكثير من الشركات الجديدة باختيار مركز دبي المالي العالمي كمقر رئيسي لها أو كبوابة لعملياتها في المنطقة. اننا متفائلون من أن حجم الإنجاز الكبير والسمعة المحبذة لمركز دبي المالي العالمي، وكلاهما مبني على البيئة المناسبة للأعمال والجهاز التنظيمي المدروس بشكل جيد والنظام القانوني على أساس القانون العام والمرافق ذات الطراز العالمي، ستعمل على تشجيع المزيد من النمو المتواصل.

كان هناك الكثير مما يمكن تعلمه من التحديات الأخيرة مما شجع سلطة دبي للخدمات المالية على إعادة النظر في إجراءاتها واستراتيجياتها وأولوياتها التنظيمية. وانسجاما مع ذلك، من الملائم

أيضا لسلطة دبي للخدمات المالية القيام بمراجعة وفحص أدائها الداخلي أما فيما يتعلق بمجلس الإدارة فإنني على وشك تولي عملية مراجعة للأداء في عام 2010 سيقوم بتنفيذها ايجون زيهندر. من المهم لنا معرفة ما نقوم به بشكل جيد وكذلك معرفة النقاط التي نحن بحاجة لتطويرها ونحن نتقدم نحو 2011.

إن التغيير مستمر. تقوم سلطة دبي للخدمات المالية وستستمر في القيام بقيادة التغيير بالشكل الذي ترى فيه الشركات وتدرك فيه متطلبات الحوكمة للشركات في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، سنستمر أيضا بالعمل جنبا إلى جنب مع نظرائنا المنظمين لتطوير معايير الشفافية.

انني أشعر بالفخر لكوني رئيس مجلس إدارة سلطة تمتلك رؤية نحو المستقبل كما يظهر من خلال برنامج «قادة الغد التنظيميون». يضيف هذا البرنامج نوعا من التفاؤل لجهودنا في نقل معرفتنا للجيل التالي من القادة التنظيميين في مركز دبي المالي العالمي.

أود اختتام بياني بالقول بأنني إنسان واقعي ولا شك لدي في أن بيئة العمل ستبقى مليئة بالتحديات. وأشكر جميع زملائي في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية وموظفي سلطة دبي للخدمات المالية على الجهود العظيمة التي بذلوها في الحفاظ على تكليف تنظيمي متين وذو مصداقية في عام 2010.

أطلع للاستمرار في خدمة إمارة دبي وسلطة دبي للخدمات المالية على أفضل وجه ممكن ودعم المحافظ سعادة أحمد حميد الطاير خلال عام 2011.



عبد الله محمد صالح
رئيس مجلس الإدارة





بيان الرئيس التنفيذي

بيان الرئيس التنفيذي



لقد علمتنا تجربة الأزمة المالية بشكل دراماتيكي كيف يمكن للعالم المالي أن يفاجئنا بفتة. وقادتنا آثار هذه الأزمة إلى إعادة النظر في سياساتنا الداخلية وعملياتنا التنظيمية لنحتل أفضل موقع للاستجابة للتغيرات والحفاظ على انسجامنا مع التطورات الدولية.

- كان عام 2010 عاما مليئا بالتحديات والعمل والنشاط بل وعاما مليئا بالنجاح وذلك من النواحي التالية:
- تمكنا من الحفاظ على الإشراف التنظيمي الفعال على الشركات والأسواق وغيرها من الهيئات المنظمة الأخرى؛
- استمرارنا في العمل كأحد قادة الفكر من خلال المشاركة الفعالة في الجهود الدولية للإصلاح التنظيمي؛ و تعزيزنا لقواعدنا وأنظمتنا وطرقنا في دعم قدرة الشركات على الاستفادة من فرص العمل السليمة.

بقي الأداء العام للهيئات المنظمة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية مستقرا. إن طريقتنا المبنية على تقييم المخاطر والبرنامج الذي وضعناه لعمليات المعاينة الدورية الميدانية الذي يدعمه الاتصال المستمر والوثيق بالشركات يمكننا من البقاء على انسجام مع مستويات التغيير في المخاطر المتعلقة بالشركات. ويمكننا أيضا من اتخاذ إجراءات فورية لمنع المشاكل التي تنشأ سواء في مزاوله الأعمال أو في الوضع المالي.

في أوائل عام 2010، قام مجلس سلطة دبي للخدمات المالية بمباشرة عملية مراجعة خارجية لقسم الرقابة تغطي الاستراتيجيات والسياسات والعمليات. تمت إدارة عملية المراجعة من قبل السيد كالوم ماك كارثي، الرئيس السابق لسلطة الخدمات المالية، المملكة المتحدة والسيد انطوني ديلوتريفرز، شريك أول سابق في برايس ووترهاوس كوبرز. ونتجت عن عملية المراجعة ملاحظات إيجابية حول جودة موظفي الرقابة وعمليات وسبل الرقابة حيث تم بيان ما يلي: «حكمتنا هو أن العمليات المستخدمة في قسم الرقابة لسلطة دبي للخدمات المالية تضاهي أفضل الممارسات المتبعة في الجهات المنظمة الأخرى».

لقد تضمن التقرير اقتراحات استراتيجية وتشغيلية أهمها تلك المتعلقة بالموصفات الداخلية لتحمل سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر. أجرت سلطة دبي للخدمات المالية عملية تقييم سنوية للمخاطر الداخلية والخارجية على مدى الأربع سنوات الماضية وفي عام 2010 أنجزت سلطة دبي للخدمات المالية، جنبا إلى جنب مع مجلس الإدارة، عملية للاعتراف رسميا وتسجيل مدى استعدادها للمخاطر التنظيمية. وتمشيا مع خصائص المخاطر تلك، نقوم بتنفيذ عملية الرقابة والأنشطة التنظيمية

والحرص على اتخاذ سبل متينة لإدارة المخاطر التنظيمية في سلطة دبي للخدمات المالية. خلال السنة السابقة، كان هناك الكثير من الجدل على المستوى الدولي حول أسباب الأزمة المالية العالمية والإجراءات التي يجب اتخاذها لدعم الانتعاش وتجنب الأزمات المستقبلية والتقليل منها. يتم حالياً اتباع جدول أعمال طموح للإصلاح من قبل واضعي المعايير الدوليين لمراجعة المعايير والممارسات التنظيمية. شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في تلك الجهود بفعالية، وبشكل رئيسي من خلال العمل مع العديد من واضعي المعايير الدوليين. انضمت سلطة دبي للخدمات المالية كعضو في مجموعة بازل الاستشارية التي أسستها لجنة بازل للإشراف المصرفي للحصول على مدخلات للسياسات من أهم دوائر الاختصاص الناشئة في السوق. وقدمت سلطة دبي للخدمات المالية الكثير من المدخلات حول الاقتراحات المتعلقة بتعزيز متطلبات رأس المال والسيولة (بازل III) وتطوير حوكمة المؤسسات المصرفية. تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية بتطبيق معايير دولية تتناسب مع منطقة اختصاصنا وبيئتنا التشغيلية.

إن العديد من الشركات المرخصة هي فروع أو شركات تابعة لهيئات اعتبارية تقع في مناطق الاختصاص في الدول الأم والتي يجدر أن نذكر منها المملكة المتحدة وسويسرا والهند والولايات المتحدة. وبالتالي من المهم أن تكون لدينا اتفاقيات ومذكرات تفاهم للمشاركة في المعلومات تحكم العلاقات ما بين الدولة الأم والدولة المضيفة بما يمكننا من تنسيق أنشطتنا الرقابية لتقييم المخاطر ورقابتها. لقد قمنا في عام 2010 بتوقيع مذكرة التفاهم الثنائية الخمسين وباستيفاء متطلبات اثنين من واضعي المعايير متعددي الأطراف حيث أصبحنا أحد الموقعين على مذكرات تفاهم متعددة الأطراف مع كل من مجموعة واضعي معايير اوشينيان الآسيوية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين. تضمن مذكرات التفاهم متعددة الأطراف مع الرابطة الدولية لمراقبي التأمين التعاون وتبادل المعلومات لتسهيل الرقابة الفعالة على شركات التأمين وإعادة التأمين الفعالة على المستوى الدولي. تتوفر قائمة بجميع مذكرات التفاهم ومذكرات التفاهم متعددة الأطراف التي قمنا بإبرامها على الموقع الإلكتروني www.dfsa.ae/Pages/AboutUs/WhatWeDo/InternationalCooperation/MOU.aspx

يسرني بشكل خاص تبليغكم بإطلاق النسخة العربية من موقعنا الإلكتروني في أكتوبر حيث نعتبر الاتصال بلغة هذه المنطقة أحد الجوانب الهامة لإقامة الحوار مع الأسواق الإقليمية على نطاق أوسع. وتتناول هذه المبادرة أيضاً أهدافنا المتعلقة بالاتصال في هذه المنطقة وفي الواقع كانت الملاحظات إيجابية للغاية.

أعتقد بأننا سنستمر بالشعور في عام 2011 بآثار الصدمة بعد الأزمة المالية من عام 2008 إلى عام 2010. ستبقينا هيئات الإصلاح التنظيمي الدولية على اطلاع تام بالمسائل المتعلقة بذلك لاستمرارنا بدعم هذه المسائل والمشاركة فيها. وأتوقع رؤية مركز دبي المالي العالمي وهو يعمل على تعزيز الاعتراف به كمركز مالي عالمي ودعم أعماله الرئيسية في عام 2011. بالإضافة إلى ذلك، أتوقع قيام الشركات المعروفة التابعة لمركز دبي المالي العالمي والتي بدأت بالتوسع في أنشطتها وتوسيع عروض خدماتها في عام 2010 بالجمع ما بين قوة الدفع وقوة الجري في عام 2011. ومن ناحية عمليات التحول الجغرافية، أعتقد بأن الهند ستصبح أكثر المساهمين في إيجاد حضور لها في المركز في عام 2011.

بيان الرئيس التنفيذي (تابع)

لا يمكنني اختتام هذا البيان دون الإشارة إلى كل من مارتن كينسكي، المدير التنفيذي (قسم الأسواق) ومايكل زومورسكي، المدير التنفيذي (قسم الرقابة). لقد أنهى كل من مارتن ومايكل خدماته لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2010 بعد ما يزيد عن أربع سنوات من الخدمة. نقدر جميعاً عملهم المتفاني وخبرتهم التي ساهمت بشكل كبير في إقامة نظام تنظيمي متين وموثوق للمركز.

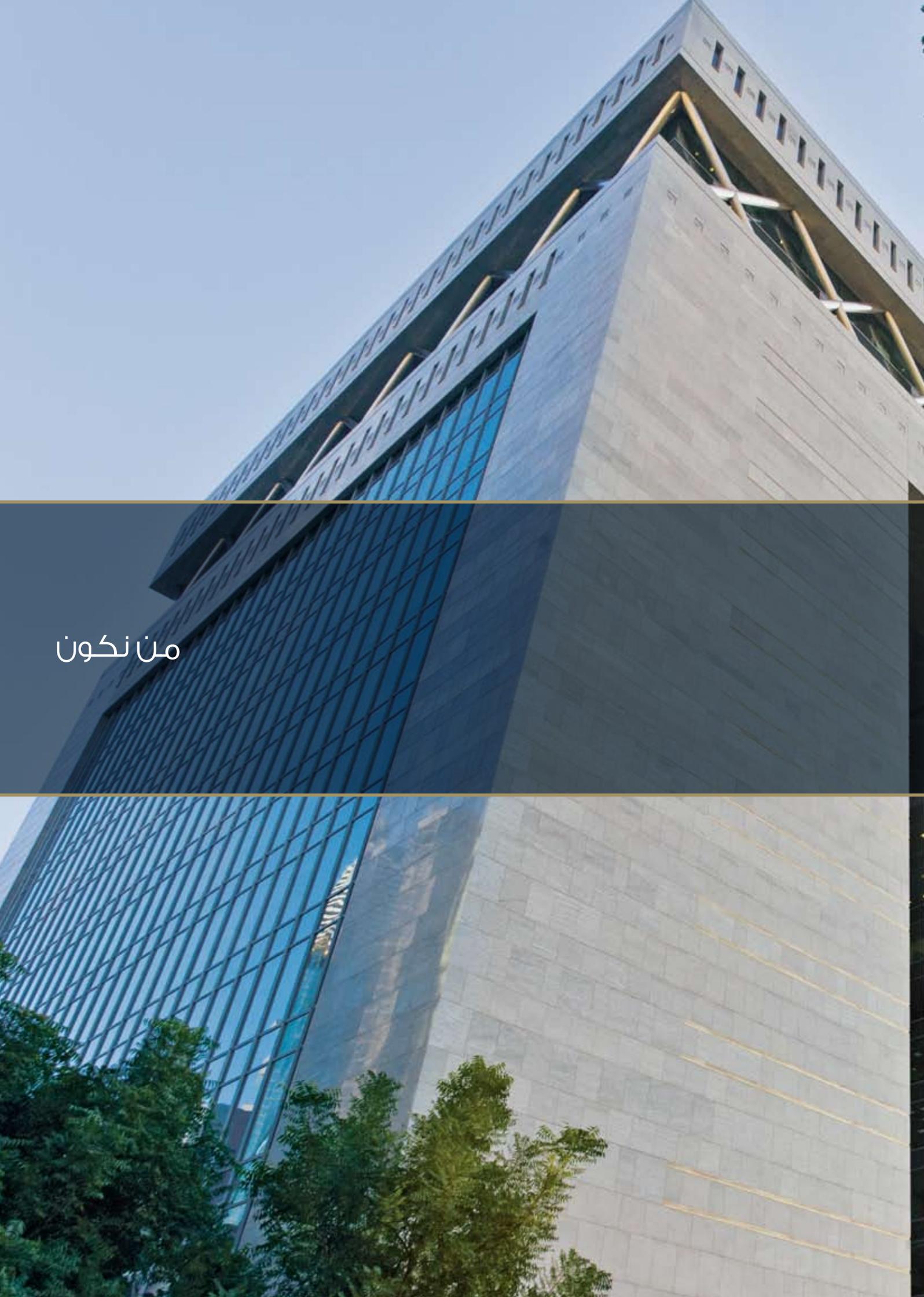
وأخيراً، أرحب بالتعبير عن امتناني الصادق لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية وزملائي في سلطة دبي للخدمات المالية لما قدموه من الإرشاد والدعم والذين كان لهم دور هام في نجاحنا في عام 2010. أرحب أيضاً بالتعبير عن تقديري لرئيس مركز دبي المالي العالمي، سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم ومحافظ مركز دبي المالي العالمي، معالي أحمد حميد الطاير وزملائي في سلطة مركز دبي المالي العالمي والذين ساهموا جميعاً في دعم دورنا كجهة منظمة فعالة ومستقلة.



بول ام كوستر
الرئيس التنفيذي

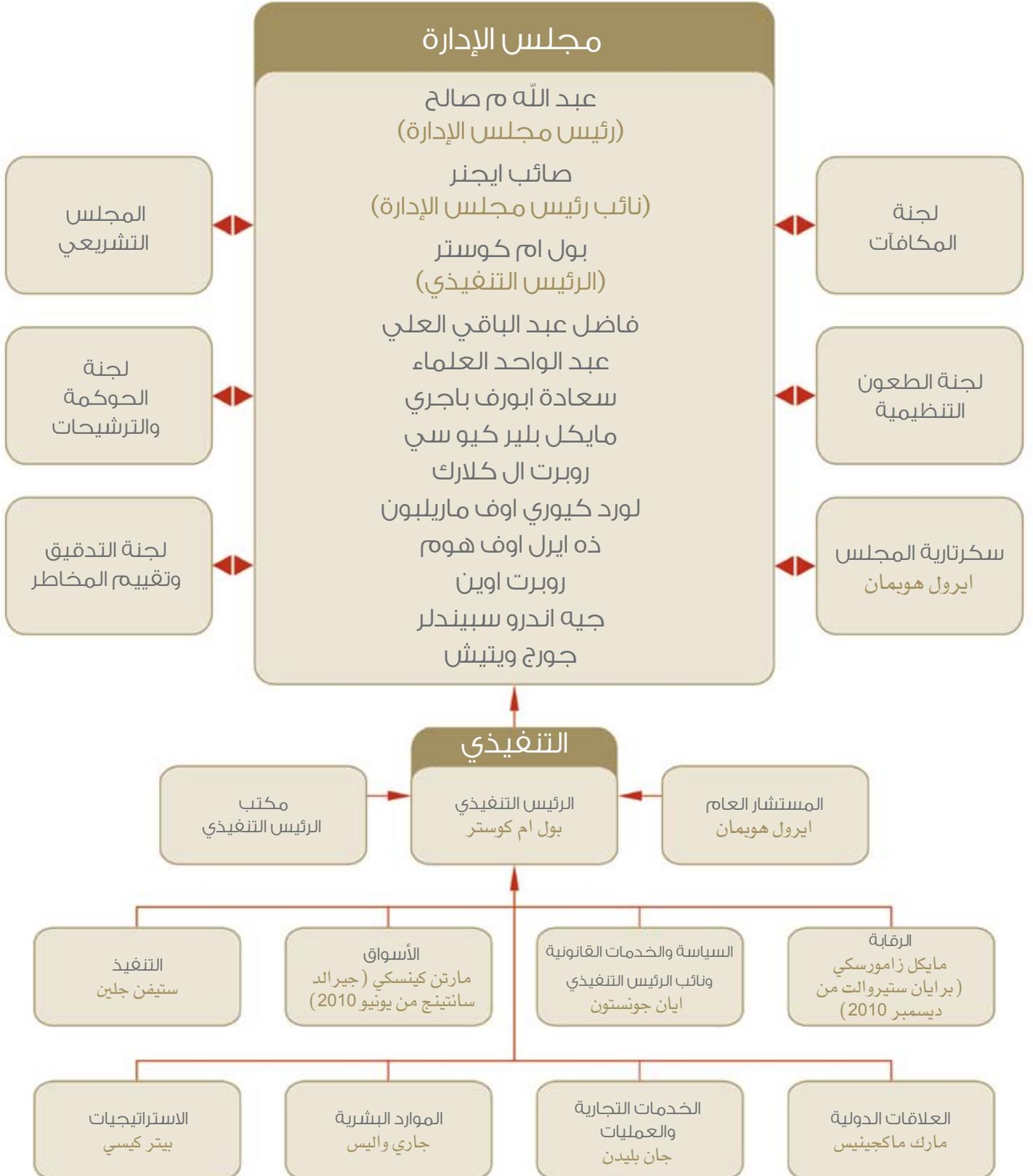






من نڪون

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية



أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونياً بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدل والشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديداً، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على ذلك؛
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- منع أي سلوك من شأنه أن يسبب أو قد يسبب ضرراً بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة بما في ذلك فرض العقوبات؛
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- نشر الوعي العام بتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

في سعيها لتكوين بيئة تعزز المبادئ الإرشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة، وفي جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها لبناء إطار تنظيمي واضح ومرن قائم على أفضل الممارسات والقوانين المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم. وكان نتيجة ذلك وضع تشريعات واضحة تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لاستيفاء المعايير المعمول بها للمؤسسات العالمية الرائدة مثل:

- منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
- لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS)
- بنك التسويات الدولية (BIS)
- قوة مهام الإجراءات المالية (FATF)
- الرابطة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)
- المنتدى الدولي لمنظمي عمليات التدقيق المستقلين (IFIAR)
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
- المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)
- منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD).

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية في المنظمات العالمية وتساهم في حواراتها في المجالات التي تتعلق بتنظيم الأوراق المالية والالتزام بمكافحة غسل الأموال وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكننا من البقاء على اطلاع على أفضل الممارسات الدولية في المنطقة ومن تطبيق تلك الممارسات.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية صلب المبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة في تشغيل مركز دبي المالي العالمي، والتي تم دمجها بقوة في أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها وتم شملها في قانون القيم وأخلاقيات العمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية للموظفين.

يبين القانون معايير أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية وحالات تضارب المصالح وتقديم وقبول الهدايا والامتيازات. وقد صمم لتكميل أحكام القانون التنظيمي بشأن تضارب المصالح والسرية.

ويتضمن القانون إجراءات إدارة التضارب الفعلي والمحتمل فيما يتعلق بالعلاقات ما بين الموظفين والمستشارين في سلطة دبي للخدمات المالية وغيرها من الوكالات في مركز دبي المالي العالمي.

وقد اتخذ مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً مماثلاً للقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء مجلس الإدارة ولجانته وهيئاته.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة المستقل على الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، وذلك لضمان شفافية فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

- بالإضافة إلى ذلك، يقوم مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعدد من المهام كما يلي:
- يمارس المجلس الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- يعين المجلس أعضاء هيئة الأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية، وتمارس كل منها مهام شبه قضائية محددة.

صلاحيات ومهام المجلس بموجب القانون التنظيمي هي:

- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقاً لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة؛
- اتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الأخرى؛
- استعراض ومراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات منظمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- مراجعة ووضع الأنظمة؛
- مراجعة وإصدار معايير وقواعد العمل؛
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية خارج نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

- يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
 - وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دورياً من إدارة تقييم المخاطر بواسطة ضوابط الرقابة الداخلية وفقاً لهذه السياسات؛
 - المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛ و
 - توفير آلية محاسبية لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

إن أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية هم خبراء رواد في مجال القانون والأعمال والتنظيم عملوا سابقاً في أهم المناطق المالية العالمية.

ويتم تعيين كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من قبل صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي وذلك لمدة 3 سنوات. إضافة إلى ذلك، ابرم كافة أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمة مع سلطة دبي للخدمات المالية والتي تنص على

تفاصيل مدد التعيين والواجبات والمكافآت والمصروفات والسرية وتضارب المصالح والمدة والإنهاء والتعويضات.

يتألف المجلس حالياً من 13 عضواً وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. يساند المجلس ايروول هوبمان الذي يتصرف كسكرتير لمجلس الإدارة ومستشار عام. تقوم سكرتارية المجلس بإدارة وتنسيق كافة مهام السكرتارية بالنسبة للمجلس وكل من لجانه.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة. يستثنى من تغطية وثيقة التأمين أى عضو مجلس إدارة في حال ثبت أنه تصرف بسوء نية.

حسبما يقتضي القانون التنظيمي، قام المجلس بتعيين لجنة طعون تنظيمية وهيئة للأسواق المالية. إضافة إلى اللجان المطلوبة بموجب القانون، أنشأ المجلس أربع لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي: اللجنة التشريعية ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان منصة صلبة للحوكمة الجيدة والكفاءة والإصلاح.

بعض أعضاء اللجان ليسوا أعضاء في مجلس الإدارة ولكن لديهم خبرات تفيد أعضاء اللجان، أما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولجنة الطعون التنظيمية.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية (تابع)

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات خلال السنة، وذلك بالحضور (شخصياً أو بواسطة مؤتمر عبر الهاتف) كنسبة من اعداد الاجتماعات التي يكون كل من أعضاء المجلس مؤهلين لحضورها.

المجلس	لجنة التدقيق وتقييم المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة التشريعية	لجنة المكافآت
عبد الله محمد صالح	6/7	-	-	-
صائب ايجنر	7/7	4/4	5/5	5/5
بول ام كوستر	7/7	4/4	5/5	6/6
فاضل عبد الباقي العلي	7/7	4/4	-	5/5
عبد الواحد العلماء	7/7	-	6/6	-
سعادة ابورف باجري	7/7	3/4	4/5	4/5
مايكل بليير كيوسي	7/7	-	6/6	-
روبرت ال كلارك	7/7	-	6/6	-
لورد كوري اوف ماريليبون	7/7	-	5/5	5/5
ذه ايرل اوف هوم	7/7	4/4	5/5	-
روبرت اوين	7/7	-	6/6	5/5
جيه اندرو سبنذر	7/7	4/4	5/5	5/5
جورج ويتيش	7/7	4/4	6/6	-

أعضاء مجلس الإدارة

عبد الله محمد صالح (للصورة ارجع للصفحة 4)

تم تعيينه رئيساً لسلطة دبي للخدمات المالية ورئيساً لمجلس إدارتها بتاريخ 17 يونيو 2007، وقد عمل كعضو مجلس إدارة في سلطة دبي للخدمات المالية منذ عام 2004. السيد صالح هو النائب السابق لرئيس بنك الإمارات دبي الوطني ش م ع الذي تأسس مؤخراً مع اندماج بنك دبي الوطني و بنك الإمارات الدولي لتصبح أكبر شركة أعمال مصرفية في الشرق الأوسط. كان السيد صالح أحد مؤسسي بنك دبي الوطني في عام 1963 والعضو المنتدب له منذ عام 1982 لغاية يناير 2004 ومن ثم رئيساً منذ عام 2005 وحتى عملية الدمج مع بنك الإمارات الدولي.

عمل السيد صالح مستشاراً للشؤون المالية لدى المغفور له بإذن الله حاكم دبي، صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم. تولى السيد صالح منصب محكم لدى المجلس العالي لمركز التحكيم الاوروبي العربي الكائن مقره في باريس، وذلك خلال الفترة من سنة 1988 إلى سنة 2000. وكان أحد أعضاء مجلس إدارة شركة قطر للمواد المضافة للوقود منذ عام 1990 ورئيس مجلس إدارة انترناشيونال اوكتين ليمتد منذ عام 1990. وهو نائب رئيس مجلس الإدارة ومساهم رئيسي في شركة دبي للمواصلات ذ م م (دتكو)، الشركة القابضة لمجموعة شركات دتكو وكان رئيس مجلس إدارة مارشيسكو (وسطاء تأمين) منذ عام 1976. وهو أحد أعضاء مجلس إدارة كيه اس انيرجي سيرفيسز ليمتد.

وقد تلقى تعليمه في الشارقة ولندن حيث درس في معهد الدراسات المصرفية بعد إكمال دراساته الأكاديمية.

صائب ايجنر تم تعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعد تعيين السيد صالح كرئيس لمجلس إدارتها. السيد ايجنر هو المؤسس ورئيس مجلس الإدارة لمجموعة لونيورلد، وهي مجموعة تمويل وعقارات واستثمارات خاصة. وهو مدير كلية لندن لإدارة الأعمال.



وقد عمل سابقاً كمدير أول لدى ايه ان زد كريندليز بنك بيه ال سي، في لندن، حيث ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للبنك الخاص، والذي تركه لتأسيس لونيورلد في أوائل التسعينات.

السيد ايجنر حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الأعمال وقد ألف مع آخرين كتاب الإدارة "ساند توسيكون" و "ساند توسيكون - جوينج جلوبال". وقد تقلد عدداً من المناصب العليا ولا زال في مجالس الإدارة في مجالات الأعمال المصرفية والاستراتيجيات التعليمية والاستثمار والثقافة.

بول ام كوستر (للصورة ارجع للصفحة 8)

تم تعيينه رئيساً تنفيذياً لسلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 1 ديسمبر 2008. قبل أن يصبح رئيساً تنفيذياً عمل بول كوستر كمفوض وعضو في المجلس التنفيذي لـ اوتيريتيت فاينانسيل ماركتن ، وهي السلطة التنظيمية الوطنية المتكاملة لمزاولة الخدمات المالية للأعمال في هولندا ، حيث عرف كواحد من القادة الأربعة الذين يحددون معايير الضمير في الأعمال الهولندية. التحق السيد كوستر بسلطة الأسواق المالية في هولندا في مارس 2001 ، وبالإضافة إلى عمله كمفوض ترأس (CESR-Fin) ، من مايو 2006 إلى ديسمبر 2007 ، وهي الجهة الدائمة العاملة في لجنة منظمي الأوراق المالية الأوروبية التي تسق اقرار وتنفيذ معايير اصدار التقارير المالية في اوروبا. في السنتين الماضيتين ترأس اللجنة الفرعية لاعتماد المعايير الدولية المنبثقة عن (CESR). خلال مدة عمله في سلطة الأسواق المالية في هولندا ، كان عضواً في لجنة المناصب في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وقد عمل كرئيس تنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية ، ولا يزال عاملاً فعالاً في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية .

عمل السيد كوستر سابقاً كنائب رئيس تنفيذي (التدقيق العالمي) في رويال فيليبس الكترونيكس (1998 إلى 2001). وقد كان الشريك المدير في قسم تمويل الشركات ، كوبرز أند ليراند (1988 إلى 1998) ، والمسؤول الأول عن الالتزام بالقوانين و المفوض المتصرف لتقديم عروض الأسعار في بورصة امستردام (1986 إلى 1988) وقد عمل في عدد من المهام المالية الرئيسية في عمله السابق ، حيث تدرّب كمحاسب لدى آرثر اندرسن.

السيد كوستر هو محاسب مرخص ومسجل (قانوني) تأهل من المعهد الهولندي الملكي للمحاسبين القانونيين في عام 1977 وقد تم ترخيصه كمحاسب قانوني في عام 1983 .

في مايو 2009 التحق السيد كوستر بالمجلس الاستشاري لهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع ، وهي المنظم الإتحادي للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وفي يوليو 2009 تم تعيينه في المجموعات الاستشارية في مجلس معايير التأمين والتدقيق العالمية وفي مجلس المعايير والأخلاقيات العالمية للمحاسبين .

في سبتمبر 2010 ، حاز السيد كوستر على جائزة «الرئيس التنفيذي في مجال الخدمات المالية لهذا العام» وتم تصنيفه كأحد أكثر المفترين نفوذاً الذين يقيمون ويعملون في المنطقة اليوم .

فاضل عبد الباقي العلي هو الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة دبي القابضة، وهو كذلك عضو في مجلس إدارة شركة دبي القابضة وفي عدد من هيئاتها، بما في ذلك مجموعة جميرا.



والسيد العلي عضو أيضا في مجلس إدارة مارفيل بويولار بنك بابليك كوليتمد وبنك TAIB وبنك اسلام في ماليزيا.

يملك السيد العلي خبرة كبيرة في المجال المالي والتي تتضمن عدة سنوات من الخبرة في سيتي بنك قبل انتقاله إلى شركة دبي القابضة. قبل تعيينه كان أيضا عضو في مجلس إدارة بورصة دبي للطاقة.

تخرج السيد العلي من جامعة ساوذرن كاليفورنيا ويحمل درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة. كما يحمل شهادة في العلوم المالية من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

عبد الواحد العلماء هو محكم معتمد يعمل في دبي. وهو أيضا مستشار يقدم استشارات بانتظام للعملاء (المكاتب العائلية) في ولايات تغطي القضايا القانونية عموما والجوانب التجارية في مجال العقارات والتمويل وقطاعات التجزئة. وهو يشغل منصب مدير وشريك في جلف ليندرز نتورك، وبرويرتي فاينانس لينك و اميرتس كونفيا نسنج جروب.



وكان السيد العلماء نائب الرئيس التنفيذي للموارد الطبيعية في دبي، ذراع الاستثمار للموارد الطبيعية فضلا عن ريتيل العالمية، ذراع التجزئة في دبي العالمية. كما أنه أحد الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس التنفيذي لنخيل.

وقبل ذلك، عمل العلماء بصفته رئيس الدائرة القانونية في مجموعة دبي العالمية. وكان نائب الرئيس والرئيس التنفيذي المحلي في ليجر كورب.

قبل التحاقه بدبي العالمية، كان العلماء شريكا في مكتب التميمي ومشاركوه محامون ومستشارون قانونيون في دبي والشريك الإداري لمقرهم في قطر. كما كان العلماء عضو في المجلس الاستشاري للتمويل الإسلامي في مركز دبي المالي العالمي.



سعادة أبورف باجري هو العضو المنتدب لمجموعة شركات ميتديست المتخصصة في تجارة وصناعة المواد التي لا تتضمن الحديدوز على المستوى الدولي. وهو رئيس سابق وعضو مجلس إدارة حالي في انترناشيونال راوت كوير كاونسل التي تمثل صناعة تصنيع النحاس العالمية وأحد أعضاء المجلس الاستشاري لمجلس العمل الهندي – البريطاني. وهو رئيس مجلس إدارة مجلس الحدائق الملكية وأحد المؤتمنين في مؤسسة الحدائق الملكية. وهو

أيضا نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال ومفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأحد مؤتمني آسيا هاوس وعضو في شركة يونيفيرسيتي كوليغ سكول.

وقد تم تعيينه كمستشار ورئيس مجلس جامعة سيتي، لندن، وهو برفسور زائر في كلية الأعمال في كاس. وقد عمل كرئيس سابق ويعمل حاليا كعضو في مجلس إدارة (TiE Inc)، وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.

السيد باجري هو أحد الخريجين بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراة الفخرية في العلوم من جامعة سيتي، لندن.



مايكل بلير كيو سي هو محام مستقل مسجل في نقابة إنجلترا وويلز، متخصص في قانون وممارسات الخدمات المالية والتحق بمنصبه في جراي ان في لندن عام 2000. وقد عمل لمدة 13 عاما قبل ذلك في مناصب عليا وامتالية في القطاع التنظيمي في مدينة لندن، آخرها كان منصبه كمستشار عام لمجلس إدارة سلطة الخدمات المالية. وهو عضو في هيئة الاستئناف الخاصة بالمنافسة وكان منذ وقت قريب رئيسا لهيئة الخدمات المالية في جيرنسي ورئيس (SWX Europe) ذراع بورصة اسهم سويسرا في لندن.

وقد عمل أمينا أول لخزينة ميدل تمبل وقد احتل منصبه القانوني، في عامها الخامس والعشرين في العام 2008.

من عام 2000 إلى عام 2002 تولى السيد بلير كيو سي منصب رئيس مجلس الإدارة لثلاثة من المؤسسات الرسمية الذاتية التنظيم لصناعة الخدمات المالية البريطانية ومؤسسة التنظيم الإداري الاستثماري وسلطة الاستثمار الشخصي وسلطة الأوراق المالية والسلع المستقبلية. عمل في مجلس النقابة لمدة عشر سنوات عمل منها اربع سنوات بصفة أمين للخزنة من عام 1994 إلى عام 1998. وقد منح لقب مستشار الملكة (وهو لقب فخري) في عام 1996 وهو مؤلف ومحرر لعدد من الكتب التي تدرس كمناهج في المملكة المتحدة في مجال قانون الخدمات المالية.

روبرت ال كلارك لديه خبرة واسعة في القوانين واللوائح المصرفية والإشراف على البنوك، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودولياً. أسس السيد كلارك مجموعة الخدمات المالية في بريسويل و جيولياني، ال ال بي في عام 1973. تم تعيينه من قبل الرئيس رونالد ريجان كمراقب للعملة في الولايات المتحدة و في نهاية مدة عمله الأولى تمت إعادة تعيينه من قبل الرئيس جورج اتش دبليو بوش. عمل كمفتش خلال الفترة من عام 1985 إلى عام 1992 وخلال مدة خدمته قامت الوكالة بالإشراف على حوالي 5000 بنك تجاري معتمد محلياً، و في ذلك الوقت عمل أيضاً كعضو مجلس إدارة شركة التأمين على الودائع الإتحادية، و في مارس 1992 انضم مرة أخرى إلى بريسويل و جيولياني، ال ال بيه، كشريك أول ورئيساً لأعمالها في الخدمات المالية. عمل السيد كلارك كمستشار لعدد من الدول بشأن عملياتها الرقابية المصرفية.



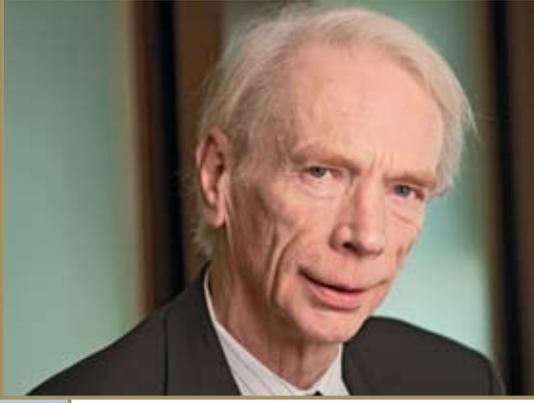
السيد كلارك حاصل على بكالوريوس في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق وبكالوريوس في الإقتصاد من جامعة راييس.

لورد كوري اوف ماريليبون لديه خبرة واسعة في الخدمات المالية، الإدارة العامة وقطاع التعليم. إضافة إلى عمله في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، يعمل كرئيس مجلس إدارة للمركز الدولي للتنظيم المالي ولشركة سيمبيريان انفيستمنت بارتنرز. وهو أيضاً عضو مجلس إدارة في رويال مول وبي دي او المملكة المتحدة ومجموعة أي جي واوركسترا لندن السيمفونية. وكان الرئيس المؤسس لمكتب الاتصالات (OFCOM)، الجهة الجديدة المتكاملة في المملكة المتحدة المنظمة للاتصالات



الالكترونية، من عام 2002 إلى عام 2009 وعميد كلية كاس لإدارة الأعمال التابعة لجامعة سيتي في مدينة لندن من عام 2001 لغاية عام 2007.

وقد عمل سابقاً كنائب للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال ومدير غير تنفيذي لآبي ناشيونال، كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء، الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية أخرى. أجرى السيد ماريليبون بحثه الأكاديمي في مجال التنظيم. وعمل خلال حياته العملية السابقة في مجال الخدمات المالية والأعمال والإدارة العامة والتعليم.



ذو إيرل اوف هوم عمل كرئيس مجلس إدارة لكاوتس أند كو منذ 1 يونيو 1999 وأصبح رئيسا لبنك كاوتس (سويسرا) ليمتد (حاليا آر بي اس كاوتس) بتاريخ 8 مارس 2000. عين رئيسا لدى جروسفينور جروب ليمتد بتاريخ 1 مايو 2007. لديه خبرة واسعة في القطاع المصرفي وبعد انضمامه إلى مورجان جرINFيل في عام 1966، تم تعيينه كعضو مجلس إدارة في مورجان جرINFيل أند كو ليمتد، (حاليا دويتشه سيكيوريتيز ليمتد) في عام 1972. كان مسؤولا عن القسم الدولي لدى البنك في عام 1983. وبعد ذلك تم تعيينه في عدد من المناصب الدولية الأخرى في مورجان جرINFيل، وأصبح أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرINFيل جروب بي ال سي وذلك في عام 1996 ورئيسا لمجلس إدارة دويتشه مورجان جرINFيل جروب بيه ال سي وذلك في عام 1999.

تقلد لورد هوم عددا من المناصب غير التنفيذية والعامية بما في مدير ذو اجريلكتشرال مورتجيج كوربوريشن بيه ال سي خلال الفترة ما بين عام 1980 و1993، ورئيس مجلس إدارة مان ليمتد (تقاعد في يوليو 2009)، ورئيس الجمعية البريطانية الماليزية (تم تعيينه في عام 2001) ورئيس لجنة تجارة الشرق الأوسط (تقاعد في عام 1992). وهو عضو فعال في مجلس اللوردات البريطاني وكان متحدثا متقدما حول التجارة والصناعة والتمويل حتى عام 1998. تلقى لورد هوم تعليمه في جامعة أكسفورد.



روبرت اوين لديه خبرة واسعة كمنظم وممارس في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسفيكية الآسيوية. أنشأ لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج وتم تعيينه رئيسا تنفيذيا لها في عام 1989. قبل ذلك، كان السيد اوين مديرا لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لبنك لويدز ميرشانت. وقد كان سابقا أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرINFيل أند كو وعمل في مكتب الخزينة

والخارجية بالمملكة المتحدة. بعد تحييه عن منصبه في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية، تولى السيد اوين عدة مناصب منها نائب رئيس مجلس إدارة نومورا آسيا هولدينجز ليمتد، ومستشار أول لدى نومورا انترناشيونال (هونج كونج) ليمتد، وعضو مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز اوف لندن، ورئيس مجلس إدارة تيكباسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة أي بي دايفا ليمتد، ومدير سندي كوميونيكيشنز ليمتد، يورويان كابيتال كو ليمتد وفي غيرها من شركات وصناديق الاستثمار. وهو حاليا مدير في سنغافوره اكستشينج ليمتد وسيتي بنك (هونج كونج) ليمتد، ومدير انترناشيونال سيكيوريتيز كونسالتنسي ليمتد، وهو أيضا محافظ مدرسة ريبتون في المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة مدرسة ريبتون في دبي.

تلقى السيد اوين تعليمه في مدرسة ريبتون وجامعة أكسفورد.

جيه أندرو سيندلر هو الرئيس والرئيس التنفيذي

الأول لـ فاينانشال سيرفيسز فولنتير كوربس ، شراكة خاصة - عامة غير ربحية وتتمثل مهمتها في المساعدة في بناء أنظمة مصرفية ومالية جيدة في دول الأسواق الانتقالية والناشئة. قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيد سيندلر كنائب أول للرئيس في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي لدراسات المصرفية ودراسات مهام التحليل ونظام



الدفعات. وأثناء عمله لدى نيويورك فيد، ساعد على تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر والذي تم تبنيه من قبل الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. عمل كممثل لـ نيويورك فيد في لجنة بازل للإشراف على العمليات المصرفية خلال الفترة من 1991 إلى 1993. قبل التحاقه بـ نيويورك فيد في عام 1985، تقلد السيد سيندلر العديد من المناصب الاقراضية والتخطيطية الاستراتيجية لدى كونتيننتال الينوي بنك. وقد عمل كزميل في ذه بروكينغز انستيتيوشن خلال الأعوام من 1980 إلى 1983.

السيد سيندلر حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد. وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس وجمعية السياسة الخارجية.

جورج ويتيش لديه خبرة تنظيمية واسعة في الأسواق

المالية وبشكل خاص من المنظور الاوروبي. أنشأ المكتب الإشرافي للأوراق المالية الفيدرالي في فرانكفورت وعمل رئيساً له خلال الفترة من 1994 إلى 2002. في عام 1998، تم انتخاب السيد ويتيش رئيساً لمنتدى لجان الأوراق المالية الأوروبية الذي لعب دوراً رئيسياً لتطوير معايير مشتركة لأسواق رأس المال الأوروبية. في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، كان السيد ويتيش نائباً لرئيس اللجنة الفنية ورئيساً لفريق مشروع الانترنت.



وقد تقلد السيد ويتيش قبل ذلك مناصب عليا مختلفة في وزارة المالية الفيدرالية في ألمانيا في مجال أسواق التمويل والأوراق المالية الدولية وعمل كمستشار مالي للسفارة الألمانية في طوكيو (1983 إلى 1987).

تخرج السيد ويتيش بدرجات في القانون من جامعة كيل وقد أجرى دراسات إضافية في ايكول ناشيونيل دي ادمينستريشن في باريس.



لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة التشريعية في مساعدة المجلس في أداء مهامه في وضع سياسته ومهامه التشريعية، بما في ذلك تطوير التشريع المتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات المساعدة الأخرى التي تتم مزاومتها من خلال مركز دبي المالي العالمي. تتألف اللجنة التشريعية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- مايكل بليير كيو سي (الرئيس)
- عبد الواحد العلماء
- روبرت ال كلارك
- ايروول هوبمان (مسؤول تنفيذي - سلطة دبي للخدمات المالية)
- ايان جونستون (مسؤول تنفيذي - سلطة دبي للخدمات المالية)
- بول ام كوستر (الرئيس التنفيذي - سلطة دبي للخدمات المالية)
- روبرت اوين
- ايرمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)
- جورج ويتيش

ايرمانو باسكوتو هو محام ومنظم أوراق مالية أول سابق في هونج كونج وكندا. وهو متخصص في مسائل الأوراق المالية التي تتعلق بتنظيم الشركات العامة والوساطات المالية بما في ذلك تقديم النصح والإرشاد بشأن المسائل التأديبية والتنفيذ والترخيص والإدراج والحوكمة وعمليات السيطرة على الشركات والدمج. وقد كان القوى المحركة في عام 2008 وراء تأسيس المؤسسة الكندية غير الربحية لدعم حقوق المستثمرين (FAIR Canada) ويعمل حالياً كأول عضو مجلس إدارة تنفيذي لها. كما يعمل كمستشار أول لمكتب المحاماة الأمريكي (تراوتمان ساندرز) في هونج كونج. وهو مدير مؤسس ونائب رئيس مجلس إدارة سابق للجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية، هونج كونج (1989 إلى 1994) ورئيس العمليات للجنة اونتاريو للأوراق المالية (1984 إلى 1989) ومدير سياسة السوق لبورصة تورنتو. وقد عمل مع مركز دبي المالي العالمي منذ عام 2002 حين كان المشروع في مراحله الأولى. مارس السيد باسكوتو المحاماة في هونج كونج وكندا لدى شركات محاماة كبرى.

لجنة التدقيق وتقييم المخاطر

المهمة الرئيسية للجنة التدقيق وتقييم المخاطر هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية على عملية رفع التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية بخصوص تقديم التقارير المالية والتدقيق والإجراءات الخاصة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية التي تؤثر على تقديم التقارير المالية. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة ولا للرئيس التنفيذي أن يكونا أعضاء في لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولكن يجوز لهما حضور اجتماعاتها بناء على توجيه دعوة لهما لحضورها. أعضاء لجنة التدقيق وتقييم المخاطر هم:

- ذه ايرل اوف هوم (الرئيس)
- فاضل عبد الباقي العلي
- سعادة أبورف باجري
- آر دوجلاس دووي (عضو خارجي في اللجنة)
- صائب ايجنر
- اندرو سيندلر
- جورج ويتيش

آر دوغلاس دووي عمل كعضو ومستشار أول في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش م ع، خلال الفترة من 2007 إلى 2010. وكان رئيساً لمجلس إدارة لجنة تقييم المخاطر للبنك وعضو مجلس إدارة لجان التدقيق والائتمان وعضو مجلس إدارة ناشيونال بنك أوف دبي ترست كومباني (جيرسي) ليمتد، وكان خلال الفترة من 1998 إلى 2010 عضو مجلس إدارة مارش اينسكو وكان خلال الفترة من 2007 إلى 2010 عضو مجلس إدارة بنك الخليج التجاري، قطر. وقبل تعيينه كعضو مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بعد دمج بنك دبي الوطني مع بنك الإمارات دبي الوطني في عام 2007، كان السيد دووي المدير العام لبنك دبي الوطني منذ عام 1998 والرئيس التنفيذي للبنك من عام 2005 إلى 2007. وخلال هذه الفترة، كان السيد دووي مسؤولاً بشكل عام عن تقديم التقارير المتعلقة بشؤون البنك للمجلس.

بدأ السيد دووي حياته المهنية المصرفية الدولية مع ستاندرد تشارترد بنك، حيث كانت أول مهمة خارجية له في عدن في عام 1963 تلتها مهمات في الشرق الأوسط بما في ذلك لبنان، حيث تخرج من مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية. بعد ذلك عمل في ليبيا وإيران والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 1987 إلى 1992 كرئيس تنفيذي لقسم العمليات لستاندرد تشارترد بنك في الإمارات العربية المتحدة. وعمل السيد دووي أيضاً في الشرق الأقصى بمهمات في هونج كونج خلال الفترة من 1978 إلى 1984 واندونيسيا خلال الفترة من 1993 إلى 1997. وبصفته الرئيس التنفيذي لستاندرد تشارترد اندونيسيا، كان أيضاً رئيس مجلس إدارة بيه تي ستاندرد تشارترد ليسينج كو ومفوض في بيه تي ستاندرد تشارترد اندونيسيا (ميرتشانز بنك وسيكيوريتيز هاوس) ومستشار أول في بيه تي بنك ييمبانجونان اندونيسيا (بيرسيرو) اكا بايندو.

والسيد دووي هو عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي وعضو في لجنة التدقيق في البنك البريطاني العربي التجاري. ويتولى منصب مستشار غير تنفيذي لدى سوتيا كابيتال حول المسائل المتعلقة بالاستراتيجية الإقليمية. وهو عضو مجلس الجامعة البريطانية في دبي.

وهو زميل تشارترد انستيتوشن اوف بانكرز في اسكتلندا ، وعضو في تشارترد انستيتوشن اوف مانيجمنت وجلوبال سكوت.

لجنة الحوكمة والترشيحات

المهمة الرئيسية للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية بشأن عمليات المجلس وإدارته وتحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء في المجلس وتطوير برنامج ملء الشواغر والتطوير والتوصية للمجلس بمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات. أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات هم:

- صائب ايجنر (الرئيس)
- سعادة أبورف باجري
- لورد كوري اوف ماريليبون
- ذه ايرل اوف هوم
- بول ام كوستر (الرئيس التنفيذي - سلطة دبي للخدمات المالية)
- جيه اندرو سبيندلر

لجنة المكافآت

المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي القيام بتوصيات للمجلس فيما يتعلق بمكافآت وأداء أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين والموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية، سيساعد ذلك المجلس في النهوض بمسؤولياته فيما يتعلق بكافة جوانب الموارد البشرية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك الأداء والتعويض.

أعضاء لجنة المكافآت هم:

- جيه اندرو سبيندler (الرئيس)
- فاضل عبد الباقي العلي
- سعادة أبورف باجري
- لورد كوري أوف ماريليبون
- صائب ايجنر
- بول ام كوستر (الرئيس التنفيذي - سلطة دبي للخدمات المالية)
- روبرت اوين

لجنة الطعون التنظيمية

تعمل لجنة الطعون التنظيمية كألية استئناف داخلية بالنسبة للقرارات التنظيمية الصادرة عن المسؤولين التنفيذيين لسلطة دبي للخدمات المالية، لضمان العدالة والموضوعية والشفافية الإجرائية. يمنح القانون لجنة الطعون التنظيمية الصلاحية لإجراء مراجعة موضوعية كاملة للقرارات التنفيذية قيد الاستئناف. يمكن تعديل قرارات لجنة الطعون التنظيمية من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي وذلك بمراجعة قضائية للنقاط القانونية. أعضاء لجنة الطعون التنظيمية هم:

- روبرت اوين (الرئيس)
- عبد الواحد العلماء
- مايكل بليير كيو سي
- روبرت ال كلارك
- آر دوجلاس دووي (عضو خارجي في اللجنة)
- جايشري جوبتا (عضو خارجي في اللجنة)
- ويليام اف كروينر، الثالث (عضو خارجي في اللجنة)
- اريمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)
- جورج ويتيش
- ندى خنيسر زرقا (عضو خارجي في اللجنة)

آر دوجلاس دووي؛ يرجى الرجوع إلى الصفحة 29 فيما يتعلق بالسيرة الذاتية.

جايشري جوبتا هي محامية مؤهلة في كل من (انجلترا والهند) وهي تمارس المحاماة في الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1995. وتملك عددا من سنوات الخبرة في الخليج في تقديم الاستشارات حول المسائل التجارية والمتعلقة بالشركات بما في ذلك الدمج والحياسة ومشاريع الائتلاف والترخيص والوكالة والتوزيع وأعمال الفنادق التعاقدية. وعملها مجموعة من المؤسسات متعددة الجنسيات والشركات الكبرى في الشرق الأوسط والهند. وقد شملت القطاعات التي عملت بها الفنادق والترفيه والإعلام والتكنولوجيا والاتصالات والتمويل.

وتعمل حالياً كمستشار لـ دي ال ايه بيبير الشرق الأوسط ال ال بيه وتلعب دوراً رائداً في الاستراتيجية الهندية للشركة وتعمل على تطوير الأعمال ما بين الخليج والهند وتنسيق الأعمال المتعلقة بالهند في الداخل والخارج.

قبل التحاقها بـ دي ال ايه بايبر، عملت السيدة جويتا كرئيس لمجموعة الشركات والمجموعة التجارية في مؤسسة قانونية عالمية رائدة تملك وجوداً في الشرق الأوسط.

وقد عملت بشكل فعال في كتابة المقالات وتجميع وتحرير النشرات حول التطويرات في الشرق الأوسط بما في ذلك النشرات المتعلقة بالتجارة الالكترونية. وتتحدث دائماً في المؤتمرات حول التجارة والاستثمار في الهند ومنطقة الشرق الأوسط. وهي محامية في الإمارات العربية المتحدة أوصت بها براكتيكال لوكومباني في كتاب "محامين عالميين 3000" و في "ويتش لوير بيربوك" بـ بيه ال سي.

وقد ظهرت السيدة جويتا على غلاف الطبعة العالمية لمجلة أمريكان لوير في أكتوبر 2006. وفي ديسمبر 2008، منحت جائزة إنجازات الشباب في الأعمال (يونغ اتشيفر ان بزنس) في أول جوائز تمنح بالشرق الأوسط على أسلوب الحياة التي عقدت في دبي والتي كرمت مساهمة الآسيويين في الشرق الأوسط.

ويليام اف كروينر الثالث وهو يعمل كمستشار في سوليفان أند كرومويل ال ال بيه، ويعمل من خلال مكاتب الشركة المذكورة في واشنطن دي سي ولوس انجلوس. يتناول عمله المسائل التنظيمية المعقدة والحوكمة والتمويل والدمج والحياسة والتحريات المتعلقة بالمؤسسات المالية المنظمة. عمل كمستشار عام لمؤسسة تأمين الودائع الاتحادية الأمريكية (FDIC) من عام 1995 وحتى عام 2006 وعمل في لجنة الاستئنافات الإشرافية لـ (FDIC) منذ تأسيسها وحتى انتهاء خدمته لدى الحكومة. قبل خدمته في (FDIC) مارس المحاماة في مدينة نيويورك وواشنطن دي سي، وتخصص في البنوك وغيرها من المؤسسات المالية المنظمة، وعمل أيضاً في المجلس وترأس لجنة الفحص والتدقيق لبنك نيويورك. وهو يتحدث وكتب دائم حول مواضيع تنظيمية مالية وقد عمل في التدريس كبروفسور مساعد في كليات القانون في جامعات ستانفورد وكليات القانون في جامعة جورج واشنطن في الجامعة الأمريكية. وقد عمل أيضاً بفعالية في لجان الخدمات المالية والمصرفية، في مدينة نيويورك، ولاية نيويورك في الولايات المتحدة وفي جمعيات نقابة المحامين الاتحادية وفي المعهد الأمريكي للقانون. وهو مقيد كمحام رائد في القانون المصرفي في وايت بيست لويرز في أمريكا. حصل السيد كروينر على درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير من جامعة ستانفورد وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة ييل.

ايرمانو باسكوتو: يرجى الرجوع إلى الصفحة 28 فيما يتعلق بالسيرة الذاتية.

ندى حنيسر زرقا هي محام والمستشار القانوني الأول في المال كاييتال. وهي تملك 20 عاماً من الخبرة في قوانين الأعمال المصرفية والقوانين المدنية والتجارية في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط.

بدأت السيدة زرقا بممارسة عملها في المحاماة لدى كنعان وشركاه كمحامية تقاضي ومعاملات تخدم عدداً من الموكليين المحليين والعالميين.

لتوسيع آفاق معرفتها بالمنتجات في مجال التأمين حضرت عدد من الدورات المكثفة حول التأمين في آيل أوف مان، مما عمل على دعم دورها الاستشاري في هذا المجال المتخصص حول المنتجات الجديدة في السوق المحلية.

في عام 1998، التحقت بشركة امريكية عالمية للاتصالات كمستشار قانوني حيث اكتسبت خبرة كبيرة في قوانين تنظيم الاتصالات.

في عام 2000 انتقلت إلى العمل المصرفي لتقديم الاستشارات حول جميع المسائل القانونية والتنظيمية بما في ذلك المعاملات العالية التعقيد والخارجية. وقد اكتسبت خبرتها في هيكلية منتجات مصرفية مختلفة ومستندات مختلفة. عملت كرئيس للقسم القانوني في بنك المشرق وبنك هولندا العام، امرو، حيث أدارت جميع المسائل القانونية من الجانبين القانوني والتنظيمي. السيدة زرقا هي عضو فعال في جمعية الإمارات المصرفية التي تقدم الاستشارات القانونية بخصوص التعديلات المقترحة على قوانين الإمارات العربية المتحدة وأنظمتها.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية كهيئة ضبط خدمات مالية مستقلة للتقرير بشأن حالات الاخلال بالتشريعات التي تشرف على تنفيذها سلطة دبي للخدمات المالية والإجراءات التنظيمية ذات العلاقة. تتمتع الهيئة القانونية للأسواق المالية بصلاحيات واسعة مقارنة بالهيئات التنظيمية للخدمات المالية المتكاملة الدولية الأخرى.

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية باستقلال عمليا عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولجنة التنفيذيين. يمكن استئناف معظم قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي. يجوز استئناف القرارات حول بدء الإجراءات لدى الهيئة القانونية للأسواق المالية لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي. ويجوز استئناف قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية في استئنافات قرارات البورصة لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي في القانون.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية هم:

- ستيوارت بويد سي بي إي كيو سي (الرئيس)
- جون ال دوجلاس
- جافان جريفث كيو سي
- علي مالك كيو سي
- ديفيد ام ستوكويل

ستيوارت بويد سي بي إي كيو سي هو عضو أول لغرفة محكمة ايسيكس في لندن، ومتخصص في النزاعات التجارية والاستثمارية الدولية، بشكل رئيسي كمحكم. تم استدعاؤه لنقابة المحامين في عام 1967 وتم منحه لقب مستشار الملكة في عام 1982. وهو مؤلف الكتاب المنهجي الإنجليزي الرائد حول التحكيم التجاري، بالاشتراك مع لورد موستيل. خلال الفترة من 1998 إلى 2004، كان نائبا لرئيس مجلس إدارة سلطة الخدمات المالية، المملكة المتحدة. ترأس عددا من التحقيقات الحكومية والتنظيمية كمسجل محاكمات جنائية وكنايب قاضي المحكمة العليا في محاكمات مدنية وتجارية. تم منح السيد بويد لقب سي بي إي (لقب قائد الإمبراطورية البريطانية) في عام 2005 عن خدماته

في القطاع المالي. وهو رئيس هيئة المحكمة (الهيئة المنظمة والحاكمة) لميدل تيمبل، وهي واحدة من أربع دوائر في المحكمة في إنجلترا والمسؤولة عن التعليم القانوني والمسائل المهنية الأخرى.

جون ال دوجلاس يتأسس الممارسة التنظيمية المصرفية العالمية لدى ديفيس بوك ووارديل ال ال بيه، ويمارس عمله من مكاتب الشركة في نيويورك. عمل كمستشار عام لـ فيدرال ديبيوزيت انشورانس كوربوريشن (FDIC) خلال الفترة من 1987 إلى 1989 خلال الأزمة المصرفية السابقة في الولايات المتحدة وشارك في معظم التعاملات المصرفية الهامة التي فشلت والخاضعة للفشل خلال الأزمة الحالية. وهو عضو مجلس إدارة (FSVC)، وبتلك الصفة، قدم الاستشارات لحكومات روسيا والصين واندونيسيا ومصر وغيرها من الدول.

يتناول عمله عمليات الدمج والحيازة المعقدة ومشاريع الائتلاف الكبرى ونشاطات التنفيذ التنظيمية الصعبة والتحديات الدقيقة. عمل كعضو في مجلس إدارة بروفيديان فاينانشيال كوربوريشن وفي لجان التدقيق وحوكمة الشركات التابعة لها.

يحاضر السيد دوجلاس دائماً حول المسائل القانونية المصرفية وقد أدرج اسمه في ”ذه انترناشيونال هواز هواوف بيزنيس لويرز“، دليل مجموعة وسائل الإعلام لمحمي البنوك الرواد في العالم والمحامين الرواد الأمريكيين لغرف المشورة بشأن الأعمال، ووايتس بيست لويرز في أمريكا.

جافان جريفث كيوسي يعمل كمحام ومحكم مرخص دولياً في ملبورن وكذلك في محكمة ايسيكس، لندن. كان محامياً عاماً لـ استراليا خلال الفترة من 1984 إلى 1997. سبق أن شغل مناصب دولية مختلفة، شملت منصبه كرئيس، وأحياناً نائب رئيس، وفد استراليا في لجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة (يونسيترال) بما في ذلك في الجلسات الخاصة بإقرار وإصدار القانون النموذجي لـ يونسيترال والخاص بالتحكيم التجاري الدولي في فيينا في عام 1985.

من بين المناصب الأخرى التي تولها كان رئيساً للوفد الاسترالي لمؤتمر لاهاي حول القانون الدولي الخاص (1992 إلى 1998) وكان عضواً وفي بعض الأحيان رئيساً لهيئة انتلسات للخبراء القانونيين (1988 إلى 1997)، وعضواً لهيئة التحكيم الدائمة في لاهاي (1987 إلى 1999). وهو أحد أعضاء هيئة المحكمين في المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية وفي عدة مؤسسات تحكيمية أخرى.

يحمل السيد جريفث كيوسي درجة دكتوراه من جامعة اكسفورد وكان زميلاً في كلية ماجدالن، اكسفورد لمدة محددة. يعمل حالياً وبشكل أساسي كمستشار قانوني وكرئيس أو عضو في هيئات التحكيم الدولية، بما في ذلك تلك التي تعمل تحت إشراف محكمة التحكيم الدائمة والمركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية وLCSIA (لندن) والغرفة التجارية الدولية باريس وغيرها من هيئات التحكيم التي تعمل تحت إشرافها أو خلاف ذلك.

علي مالك كيوسي محامي رائد في إنجلترا وويلز متخصص في كافة جوانب القانون التجاري بما في ذلك قانون الخدمات المصرفية والمالية. وهو رئيس القاعات في 3 مباني فيرولام.

وهو عضو في هيئة جراي إن الموقرة ومسجل في محكمة التاج وهو الرئيس السابق للنقابة التجارية وهو مؤلف مشارك في كتاب "Documentary Credits Jack" (الطبعة الرابعة).

حصل السيد مالك على درجة الماجستير والبكالوريوس من كلية كييلي، جامعة أكسفورد. وقيد في النقابة في عام 1980 وعين مستشاراً للملكة في عام 1996 وهو مفوض للعمل كنائب قاض في المحكمة العليا.

ديفيد ام ستوكويل هو الشريك المدير في دبي لشركة بريسويل أند جوليانى ال ال بيه، وهي مؤسسة قانونية تركز على الطاقة والتمويل وهيكل الشركات والتنظيم المالي وحل النزاعات البديل للعملاء المتعددي الجنسيات ومن الشرق الأوسط.

وهو دبلوماسي أمريكي سابق، عمل سابقاً في كل من الكويت وتونس وواشنطن دي سي وبصفته القنصل العام للولايات المتحدة في دبي. ولد في المملكة العربية السعودية وأقام في الشرق الأوسط لمدة تزيد عن 47 عاماً. تم قبوله في نقابة المحامين في تكساس في عام 1976 وتم ترخيصه في دبي في عام 1989. وهو أيضاً الرئيس الفخري لمجلس غرف التجارة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي منظمة إقليمية تمثل كافة غرف التجارة الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعمل كرئيس مجلس أمناء المدرسة الأمريكية في دبي، وهي مؤسسة تعليمية خاصة لا تهدف لتحقيق الربح.



الإدارة العليا

بول ام كوستر، الرئيس التنفيذي. يرجى الرجوع إلى الصفحة 21 فيما يتعلق بالسيرة الذاتية والصفحة 8 للصورة.

ايان جونستون - نائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي هو منظم عالمي متمرس التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر 2006 ليرأس قسم السياسة والخدمات القانونية. حصل ايان على ترخيصه للعمل في المجال القانوني في استراليا في بداية الثمانينات وقضى معظم حياته المهنية في القطاع الخاص. تولى عددا من المناصب العليا في مجموعة اكسا وشغل منصب الرئيس التنفيذي لواحدة من كبرى شركات الائتمان في استراليا. وخلال تلك الفترة، لعب ايان دورا بارزا في صناعة الائتمان



وعمل في المجلس الوطني لاتحاد مؤسسات الائتمان.

وفي عام 1999، التحق ايان بلجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وقضى عدة فترات في منصب مفوض بالإئابة. وفي عام 2005، تولى ايان منصب مستشار خاص لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج. ايان عضو و رئيس سابق للمجلس المشترك، الذي يتألف من ممثلين من أكبر واضعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية و لجنة بازل والرابطة الدولية لمراقبي التأمين). وهو عضو في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

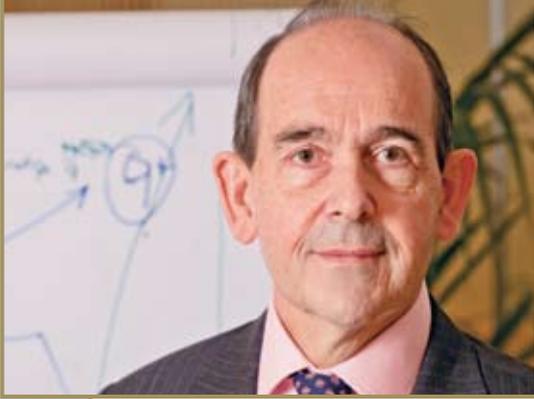
جان بليدن - مسؤول العمليات الرئيسي التحق جان بسلطة دبي للخدمات المالية في بداية عام 2005. وقبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، قضى جان سبع سنوات لدى مجموعة "برايس ووترهاوس كوبرز" في كل من جنيف ودبي كعضو في أعمال إدارة المخاطر والتعليمات الدولية التي تتضمنها المنتشرة في أكثر من 37 دولة خلال الفترة من 1998 إلى 2005.



السيد بليدن هو متحدث تنظيمي رئيسي حول المواضيع المتعلقة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر وكان أحد الخبراء الرواد في مجال إدارة تقييم المخاطر للمشاريع لدى برايس ووترهاوس كوبرز. وقد تولى سابقا مناصب عليا في شركات اوروبية وأمضى ثلاث سنوات كاستشاري إداري لدى مكنزي بارتنرز، وهي مجموعة إدارة قيمة. من عام 1998 إلى 2003 تم اختيار جان كرئيس للتنفيذيين الدوليين في سويسرا. وفي عام 2000، تم تعيين جان في لجنة غرفة التجارة البريطانية السويسرية.

وفي عام 2008 تم قبوله في معهد المديرين، بعد اجتيازه لبرنامج تطوير المديرين بنجاح. وفي عام 2009 تم تعيينه كمحافظ في مجلس محافظي ابوتشولي، وهي مدرسة داخلية رائدة في إنجلترا.

ولد جان في هولندا ويحمل الجنسية البريطانية والسويسرية. وقد نشأ في الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا، وقد تلقى تعليمه في السفارة الفرنسية والمدارس البريطانية العامة. يتحدث جان الإنجليزية والفرنسية والإسبانية بطلاقة وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (مرتبة الشرف) من لوزان في عام 1993.



بيتر كيسي - رئيس قسم السياسات والاستراتيجيات
ورئيس قسم التمويل الإسلامي التحق السيد كيسي بسلطة دبي للخدمات المالية عام 2002 كمدير لقسم التأمين. وفي عام 2004، امتدت مسؤولياته لتشمل مجالات أخرى لدى السلطة. وفي عام 2007، تم تعيينه كمدير مسؤول لقسم السياسات. وفي عام 2009 أصبح أيضا رئيس قسم التمويل الإسلامي. في عام 2010، امتدت مسؤولياته لتشمل الاستراتيجيات.

قبل التحاقه للعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد كيسي رئيس قسم التأمين على غير الحياة لدى سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة. وقبل ذلك، تولى السيد كيسي عددا من المناصب التنظيمية العليا في مكتب الخزينة ودائرة التجارة والصناعة ومكتب التجارة العادلة. واكتسب خبرة واسعة لدى الحكومة البريطانية حيث عمل كذلك في مقر الوزارة ومجلس الأبحاث العلمية كما عمل في عدد من المجالات التي تتراوح من الترويج للصادرات ووضع تشريعات سوء استخدام الحاسوب.

تلقى السيد كيسي تعليمه في جامعة كامبريدج.



ستيفن جلين - رئيس قسم التنفيذ التحق جلين بسلطة
دبي للخدمات المالية في يناير 2005 وهو يمتلك خبرة واسعة في تنظيم الأسواق المالية وأسواق رأس المال والخدمات والمنتجات المالية والهيئات المؤسسية المدرجة وغير المدرجة.

يتضمن تاريخ ستيفن جلين تولى المسؤوليات لتنفيذ الالتزامات التي تنطبق على الهيئات المنظمة في مركز دبي المالي العالمي وأعضاء ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة وهيئات إعداد التقارير التي تقوم بإدراج منتجاتها وتقدم عروضها للأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي.

تولى السيد جلين سابقا عدة مناصب عليا لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاستراتيجية. وكان مسؤولا عن مختلف الأقسام بما في ذلك قسم الأسواق والاستثمارات وقسم الاستثمارات التي تتم إدارتها وقسم تنظيم الخدمات المالية وقسم التحريات الخاصة بالشركات وقسم التحليل المالي. وهو محلل للأدلة الجنائية في الشؤون المالية وعضو سابق في لجنة التحريات للمجلس الوطني للمحاسبين الممارسين المعتمدين في استراليا.

وقبل التحاقه للعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد جلين العضو المنتدب في فاينانشال سيرفيسز كوميلانيس، وهي شركة استشارات تقدم خدمات الالتزام وإدارة المخاطر لقطاع الخدمات المالية الاسترالي.

يحمل السيد جلين درجة البكالوريوس والماجستير من جامعات استرالية.

ايروول هوبمان - المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة
التحق السيد هوبمان بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2003 وهو مستشار قانوني أول لدى سلطة دبي للخدمات المالية ويترأس سكرتارية مجلس الإدارة.



قبل توليه لهذا المنصب، كان السيد هوبمان مدير قسم الخدمات القانونية حيث كان مسؤولاً بشكل رئيسي عن إدارة عملية تقديم الخدمات القانونية في سلطة دبي للخدمات المالية بما في ذلك إعداد مسودة الأنظمة الاستشارية والتشريعية. كما تولى سابقاً عدداً من الأدوار الإدارية في سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بتنفيذ القوانين ووضع السياسات.

وقبل التحاقه للعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2003، كان السيد هوبمان المحامي الرئيسي للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية حيث كان مسؤولاً عن مزاولة أنشطة تنفيذ القوانين الرئيسية.

يحمل السيد هوبمان درجة البكالوريوس في المحاماة وشهادة دراسات عليا في إدارة الأعمال. وهو محام في المحكمة العليا في كوينزلاند والمحكمة العليا في أستراليا.

مارتن كينسكي - تم تعيينه المدير التنفيذي لقسم الأسواق في عام 2006 وأنهى خدماته لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2010.



يمتلك السيد كينسكي خبرة عملية دولية تمتد لحوالي 40 عاماً في عمليات البورصات والأعمال القانونية. اكتسب السيد كينسكي قبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية خبرة واسعة في البورصة الأسترالية حيث تولى عدداً من المناصب ومنها سكرتير الشركة ومستشارها العام بالإضافة إلى إدارة مهام العضوية/ الوسيط والتفويض.

جيرالد سانتينج - المدير التنفيذي لقسم الأسواق التحق السيد جيرالد سانتينج للعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2010 كمدير تنفيذي لقسم الأسواق وهو مسؤول بشكل عام عن تنظيم سلطة دبي للخدمات المالية للجمعية الوطنية لعروض الأسعار الإلكترونية لتجار الأوراق المالية (ناسداك دبي) وبورصة دبي للطاقة وغيرها من البورصات المستقبلية التي قد تحصل على تصريح للعمل ضمن مركز دبي المالي العالمي.



قبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد جيرالد عضو مجلس إدارة منتدب للسلطة الهولندية للأسواق المالية مسؤولاً عن الإشراف على الأسواق. وشارك بشكل مباشر في تنفيذ التوجيه المتعلق بسوء استخدام السوق من توجيهات أدوات الأسواق المالية (MiFID) في هولندا وعمل كمفوض للأسواق. ترأس السيد جيرالد قوى المهام التنظيمية الدولية التي تناولت إجراءات الموافقة على دمج بورصة نيويورك مع يورونيكست في 2006/2007.

كان السيد جيرالد الشريك الإداري للخدمات الاستشارية المالية في ديلويت (2004-2000) وعضو مجلس إدارة في كامربيك جروب (1995-2000) والرئيس التنفيذي لشركة ميوتشوال انشورانس كومباني او ال ام ايه (1990-1995) وتولى العديد من المناصب الإدارية في بنك هولندا العام امرو (1975-1990).

يحمل السيد سانتينج درجة البكالوريوس في علم الاقتصاد من جامعة امستردام.



براين ستيروالث - المدير التنفيذي لقسم الرقابة التحق
السيد برايان بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008 كمدير مسؤول في قسم الرقابة حيث كان مسؤولاً عن الأنشطة التجارية المصرفية والمتعلقة بالتأمين وتنسيق جهود سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في سبتمبر 2010، تم تعيينه مديراً تنفيذياً لقسم الرقابة في سلطة دبي للخدمات المالية والذي يشرف على العديد من مزودي الخدمات المالية بما في ذلك البنوك التجارية

وبنوك الاستثمار وشركات إعادة التأمين ومدراء الصناديق والمديرون القسريون للصناديق. بالإضافة إلى ذلك، يتولى السيد برايان الإشراف على الدور التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية مع العديد من مزودي الخدمات المساعدة كالمحامين والمحاسبين والمدققين. وبصفته المدير التنفيذي لقسم الرقابة، يواصل السيد برايان فعاليته في جهود سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة طرق التمويل غير الشرعي ويشمل ذلك التعاون مع عدد من النظراء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أمضى السيد ستيروالث معظم حياته العملية في مجال التنظيم المالي حيث كانت له أدوار في كلا القطاعين العام والخاص. وخلال الفترة من 1985 إلى 1996، عمل لدى مكتب مراقب العملة في الولايات المتحدة بصفته مفتش البنك الوطني حيث تخصص في تطوير السياسات وتنفيذها وإعادة تأهيل البنوك التي تعاني من المشاكل والمبادرات الخاصة بعمليات الاحتياطي المصرفية. وخلال الفترة من 1996 إلى 2008، عمل لدى شركة أمريكية للاستشارات والإرشاد. وخلال حياته العملية الاستشارية، ركز اهتمامه على الأسواق الناشئة بما في ذلك إدارة مشاريع التطوير الكبرى ومتعددة الأغراض في بولندا وأوكرانيا وقبرص وكزاخستان. كانت تلك المشاريع تتعلق بنطاق واسع من المواضيع التي تشمل تطوير القطاع المالي وسياسات وممارسات إدارة المخاطر وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وطرق الإشراف على مجموعات مالية معقدة.

جاري واليس - رئيس قسم الموارد البشرية التحق
السيد جاري بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2006 كرئيس قسم الموارد البشرية. يتمتع السيد جاري بخبرة 25 عاما في الموارد البشرية منها 8 سنوات في الإمارات العربية المتحدة. وعمل سابقا لمدة 9 سنوات في مجال الخدمات المالية وشمل ذلك عمله في دبي لدى اتش اس بي سي بمنصب عال في تطوير الموارد البشرية ولدى بنك هولندا العام امرو كرئيس لقسم الموارد البشرية الإقليمي. شغل جاري أيضا منصب الرئيس الدولي لقسم الموارد البشرية في وحدة إدارة الأصول والعملاء من القطاع الخاص في بنك هولندا العام.



حصل السيد جاري على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية وهو زميل لمعهد تطوير الموظفين المعتمد.

مايكل زامورسكي - تم المدير التنفيذي لقسم الرقابة
في عام 2006 وأنهى خدماته لدى سلطة دبي للخدمات المالية في ديسمبر 2010. تمتد خبرة السيد زامورسكي العملية الدولية لأكثر من 35 عاما في مجال رقابة المؤسسات المالية حيث أمضى 29 عاما منها لدى مؤسسة تأمين الودائع الإتحادية في رقابة الأنشطة الإشرافية المصرفية لمؤسسة تأمين الودائع الإتحادية المتعلقة بالسلامة والالتزام وحماية المستهلك للمؤسسات التي تقع ضمن اختصاصها والبالغة 5,200 مؤسسة.



كان السيد زامورسكي عضوا في لجنة بازل للرقابة المصرفية من عام 2000 إلى عام 2006. وقد حصل في عام 2004 على جائزة روجر دبليو جونز من كلية السياسات العامة في الجامعة الأمريكية لتمييزه في القيادة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة. وفي عام 2008، تم تعيينه كعضو مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لمدة خمس سنوات.







عولنا



الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

لتنفيذ تكليفها التنظيمي، تؤدي سلطة دبي للخدمات المالية المهام الرئيسية التالية والتي قامت بتنظيم موظفيها بناء عليها:

قسم السياسات والخدمات القانونية مسؤول عن تقديم الاستشارات حول السياسة وصياغة وتقديم الاستشارات التنظيمية القانونية الداخلية والدعم التنظيمي القانوني الداخلي للأقسام العاملة في سلطة دبي للخدمات المالية وإدارة أعمال لجان السياسة والقوانين والتنازلات. كما يتحمل القسم المسؤولية عن تطوير القوانين والأنظمة المسؤولة عنها سلطة دبي للخدمات المالية والمحافظة عليها، ويتحمل المسؤولية عن التشاور مع سلطة مركز دبي المالي العالمي حول التشريعات الأخرى لمركز دبي المالي العالمي. كما يتحمل القسم مسؤولية توفير التحليل الإقتصادي وتقديم التقارير. وهذا التحليل يساعد فرق الرقابة والأسواق في فهمها ومراقبتها لأوضاع السوق.

يتناول قسم السياسة والخدمات القانونية أيضا مهام **الاستراتيجيات** وتقديم التقارير للرئيس التنفيذي وهو خاضع لإدارة بيتر كيسي. تتضمن هذه المهام تقديم الاستشارة حول التطوير الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية بما في ذلك إعداد خطة الأعمال الخاصة بها.

قسم الرقابة مسؤول عن تقييم ومراقبة وضبط تقييم المخاطر في الشركات المرخصة وفي مزودي الخدمات المساعدة ومدققي الحسابات المسجلين. تتم عملية مراجعة دقيقة للأطراف الذين يعتمدون الحصول على ترخيص في إجراءات عملية الترخيص وتستمر المراقبة من خلال عمليات التفتيش التي تكملها عمليات المراقبة عن بعد. يتم تقييم مزاولة العمل بشكل ملائم من قبل الشركات كما يتم تقييم الوضع المالي للشركات والتزامها بالقوانين والأنظمة ومعايير التحوط من قبل فريق خبير من المنظمين. ثم يتم اتخاذ إجراء علاجي في الوقت المحدد لمعالجة نقاط الضعف والممارسات التي قد تكون موضع اعتراض أو الأوضاع السلبية التي يتم تحديدها بموجب نشاطاتنا الرقابية.

قسم الأسواق مسؤول عن ترخيص ومراقبة البورصات وغرف المقاصة القائمة في مركز دبي المالي العالمي. كما يعترف بالبورصات وغرف المقاصة ومرافق التسوية والأعضاء خارج مركز دبي المالي العالمي. ويقوم هذا القسم أيضا بتنظيم عروض الأوراق المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي ويشرف على الهيئات التي تقدم التقارير وذلك بمراقبة البيانات المقدمة منها باستمرار في السوق والتزامها بقوانين سلطة دبي للخدمات المالية. وكما يساهم هذا القسم أيضا بتطوير السياسة وتغييرات القوانين، خاصة تلك التي ترتبط بمحفظتها الرقابية.

قسم التنفيذ يقوم بتنفيذ القوانين والأنظمة في مركز دبي المالي العالمي تحت إشراف سلطة دبي للخدمات المالية. ويقوم القسم باتخاذ الإجراءات اللازمة في الظروف التي قد ينتج عنها تصرف يضر بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو بصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. الهدف الرئيسي للقسم هو منع التصرفات التي تضر أو قد تضر بسمعة مركز دبي المالي العالمي والكشف عنها والحد منها.

وبغرض تحقيق هذا الهدف تتاح للقسم مجموعة كبيرة من صلاحيات تنفيذ القوانين والعقوبات المتعلقة بذلك حيث يستخدم القسم تلك العقوبات بمحض إرادته بما يضمن تحقيقها للعدل والإنصاف. يجوز لسلطة دبي للخدمات المالية قبول التعهدات الجبرية وفرض الغرامات أو المخالفات

واتخاذ أية إجراءات في الترخيص أو البدء بإجراءات لدى الهيئة القانونية للأسواق المالية أو لدى محاكم مركز دبي المالي العالمي. كان من ممارسات السلطة تسوية إجراءات التنفيذ كلما أمكن حيث يحقق ذلك بشكل عام المصلحة المثلى لكل من الجهة التنظيمية والجهة الخاضعة للتنظيم. وبما يتفق مع هدفها المتمثل بالشفافية، يتم الإعلان عن جميع نتائج تنفيذ القوانين.

كما يوفر قسم التنفيذ عادة المساعدة للهيئات التنظيمية العالمية وينتجز كافة الفرص للعمل عن قرب مع السلطات التنظيمية المحلية. كما يعمل القسم على الحد من سوء التصرف من خلال مبادرات تعليمية وبرامج التواصل.

مكتب المستشار العام مسؤول عن تقديم الارشاد والاستشارات الرئيسية لمجلس الإدارة ولجانه، والمسؤولين التنفيذيين بخصوص الشؤون القانونية التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك تقديم الاستشارات بخصوص مسائل الحوكمة الداخلية والالتزامات القانونية والنقاضي (غير التنظيمي) ويدير مكتب المستشار العام استلام والتعامل مع الشكاوى المقدمة ضد السلطة وموظفيها. تدير سكرتارية المجلس وتنسق كافة مهام السكرتارية المؤسسية للمجلس وكل من لجانه.

قسم العلاقات الدولية يقود وينسق دور سلطة دبي للخدمات المالية في جميع المسائل الدولية والجهود التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف مع نظرائها على المستويين الإقليمي والدولي وعمل سلطة دبي للخدمات المالية مع واضعي المعايير المالية العالميين.

قسم الخدمات المؤسسية والعمليات مسؤول عن المتطلبات الرئيسية للعمليات ومتطلبات البنية التحتية لسلطة دبي للخدمات المالية وهو مسؤول أيضا عن جميع الاتصالات الداخلية والخارجية للشركات.

تتضمن الدوائر الخمسة الرئيسية في قسم الخدمات المؤسسية والعمليات:

- إدارة المشاريع وتقييم المخاطر؛
- تقنية المعلومات؛
- إدارة المكاتب؛
- التمويل؛ و
- اتصالات الشركة

وتتضمن بعض النواحي الرئيسية في نطاق مسؤوليات القسم ما يلي:

- الإدارة؛
- إدارة المكاتب؛
- جميع المهام المالية؛
- تكنولوجيا المعلومات؛
- إدارة مشاريع الشركات؛
- إدارة المخاطر؛
- الاتصالات؛

- وضع الميزانية السنوية؛
- تخطيط استمرار العمل؛
- إعادة هندسة إجراءات العمل؛
- تخطيط عمل الشركة؛
- التدقيق الخارجي؛
- التدقيق الداخلي؛ و
- الصحة والسلامة.

بالإضافة إلى النشاطات المبينة أعلاه، كان قسم الخدمات المؤسسية والعمليات مسؤولاً عن قيادة مشروع تحديد وتوثيق وتنفيذ استعداد سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر التنظيمية.

قسم الموارد البشرية مسؤول عن كافة جوانب إدارة الموارد البشرية وخاصة ضمان استمرار تعيين الموظفين وتطوير مهاراتهم والاحتفاظ بهم. ويتمثل نشاطه الرئيسي في التطوير في تطوير الإماراتيين للوظائف التنظيمية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون.

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية

المؤتمر السنوي السابع عشر للرابطة الدولية لمراقبي التأمين

تم اختيار سلطة دبي للخدمات المالية بالتناوب في عام 2006 لإستضافة المؤتمر السنوي السابع عشر للرابطة الدولية لمراقبي التأمين في دبي في أكتوبر 2010. الرابطة الدولية لمراقبي التأمين هي الهيئة الواضعة للمعايير التنظيمية لقطاع التأمين على المستوى العالمي وهي تمثل منظمي تأمين في حوالي 190 منطقة اختصاص في 140 دولة تقريبا مما يشكل 97% من أقساط التأمين في العالم.

كان المؤتمر السنوي ذروة حدث استمر لمدة أسبوع وتضمن أيضا الاجتماعات المنعقدة ثلاث مرات في السنة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين وعددا من المهام الاجتماعية التي لا تنسى والجمعية العمومية السنوية للجمعية الدولية لمشريفي التأمين. وفر ذلك الحدث الفرصة لما يزيد عن 500 من مشريفي التأمين والمشاركين في القطاع مناقشة الأوضاع السائدة في السوق والاتجاهات البارزة والتطورات التنظيمية.

ألقى الكلمات الافتتاحية في اليوم الأول من المؤتمر كل من بول كوستر وبيتر برومولر، رئيس المجلس التنفيذي للرابطة الدولية لمراقبي التأمين وألقى الخطابات الرئيسية كل من لورد تيرنر، رئيس مجلس إدارة سلطة الخدمات المالية (المملكة المتحدة) وجونج تشونج كيم، محافظ الخدمات الإشرافية المالية في كوريا وايان جونستون، نائب الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية. شارك أكثر من 29 متحدث حول مختلف المواضيع المتعلقة بالفكرة الرئيسية «بوابة الثقة في قطاع التأمين».

اجتذب المؤتمر العديد من المشاركين المتميزين في القطاع وهيئات الأعمال الإقليمية والإعلام على المستويين الدولي والإقليمي لرعاية المؤتمر. تم استلام ملاحظات إيجابية من الرابطة الدولية لمراقبي التأمين والحاضرين حول تنظيم الحدث وانعكس الحدث بشكل جيد على كل من سلطة دبي للخدمات المالية بصفقتها المضيئة ودبي والإمارات العربية المتحدة من ناحية ملاءمتها كمحطة لعقد المؤتمرات وجودة وفعالية البنية التحتية ومرافق الفنادق والمؤتمرات.

ندوة حول تدقيق الحسابات

استضافت سلطة دبي للخدمات المالية في ديسمبر ندوة بعنوان «التطورات في مهنة تدقيق الحسابات: نحو أفضل الممارسات العالمية في دول مجلس التعاون الخليجي». اجتذبت الندوة حوالي 200 مشارك من المنطقة وألقت الضوء على العديد من المتحدثين الضيوف المعترف بهم دوليا. امتازت الندوة بكونها أول ندوة يجتمع فيها مشاركون على المستوى الإقليمي للعمل بانفتاح مع بعضهم البعض ومع الجهة المنظمة لهم فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على مهنة التدقيق.

ألقى بول كوستر الضوء على المسائل والتحديات التي تتعلق باستقلال مدققي الحسابات والتهديد المتعلق بالتنظيم الذاتي واتصال مدققي الحسابات مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة وتعيين مدققي الحسابات والتناوب والتعليم والشك المهني وفعالية الآراء المتعلقة بتدقيق الحسابات وعمليات التدقيق الجماعي ومؤسسات المحاسبة المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، طرحت سلطة دبي للخدمات المالية أول إحصاءاتها حول رقابة التدقيق لسنة 2009-2010.

كانت النتيجة الرئيسية للندوة الاتفاق بالإجماع على تكوين مجموعة عمل لتناول المسائل والتحديات التي تم تحديدها خلال هذه الندوة. وبفضل نجاح الندوة، اقترحت سلطة دبي للخدمات المالية جعل الندوة حدثا سنويا.

التمويل الإسلامي

استمر التمويل الإسلامي في كونه من المجالات الهامة التي تم التركيز عليها خلال عام 2010. تدعم سلطة دبي للخدمات المالية بشدة سلطة مركز دبي المالي العالمي في جهودها لتطوير قطاع التمويل الإسلامي في المركز، وهو قطاع هام في مجال السوق يساعد على تمييز مركز دبي المالي العالمي من غيره من المراكز الدولية.

في أوائل عام 2010، أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة من الدلائل الالكترونية المتخصصة في التمويل الإسلامي فيما يتعلق بأنواع مختلفة من الأنشطة. تم تصميم تلك الدلائل لمساعدة الشركات القائمة والمرتبقة التي تقوم بمزاولة أو تقترح مزاولة أنشطة التمويل الإسلامي في تحديد القواعد التي تنطبق على عملياتها بسهولة. من المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى تحسين وصول قطاع التمويل الإسلامي لإطارنا التنظيمي.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية خلال هذا العام عملية رقابة جهود واضعي المعايير في مجال التمويل الإسلامي والمساهمة فيها. إننا لا نزال أعضاء فاعلين في مجلس الخدمات المالية الإسلامية وقد شاركنا في عدد من مجموعات العمل ومنها تلك المتعلقة بمتطلبات الملاءة لأعمال التكافل واختبار الضغط وإدارة السيولة. وفي فبراير، استضفنا الندوة الخامسة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية حول تنظيم التكافل وشاركنا في اجتماعاته وقمته السنوية. بالإضافة إلى ذلك، بقيت سلطة دبي للخدمات المالية عضواً فعالاً في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة كعضو في مجلس معايير المحاسبة والتدقيق لتلك الهيئة.

تم الاعتراف مؤخراً بسلطة دبي للخدمات المالية كعضو في مجموعة واضعي معايير اوشينيان الآسيوية ومجموعة عملها المتعلقة بالتمويل الإسلامي حيث كانت فعالة بشكل خاص. مجموعة واضعي معايير اوشينيان الآسيوية هي مجموعة إقليمية واسعة من الهيئات الواضعة للمعايير المحاسبية التي توفر هيئة للتأثير على مجالس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية. ومن خلال عضويتها في مجموعة العمل التابعة لمجموعة واضعي معايير اوشينيان الآسيوية، تأمل سلطة دبي للخدمات المالية المساهمة في خلق التوافق بين المعايير الدولية وتعزيز معرفتنا التنظيمية في هذا القطاع الهام في السوق.

أظهرت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً فعاليتها في تفعيل مجتمع التمويل الإسلامي من خلال مشاركتها في عدد من الأحداث العامة على المستويين الإقليمي والدولي التي استضافتها سلطة مركز دبي المالي العالمي وواضعوا معايير التمويل الإسلامي والهيئات الأكاديمية والتجارية.

برنامج قادة الغد التنظيميون

قام قسم الموارد البشرية بمزيد من التطوير على مبادرة التطوير الرائدة الخاصة بنا، برنامج قادة الغد التنظيميون وهو الآن في عامه الخامس. لقد قمنا بتشجيع الحصول على المزيد من المؤهلات التعليمية وخاصة شهادة التحليل المالي كما شجعنا خريجينا من البرنامج للحصول على مؤهلات الماجستير.

في عام 2010، أكمل 4 خريجين من قادة الغد التنظيميون البرنامج والتحقوا بسلطة دبي للخدمات المالية كمدرءاء. بالإضافة إلى ذلك، التحق 5 مشاركون بالجزء الخامس من البرنامج من مجموعة

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية (تابع)

واسعة من المؤسسات المحلية، أي من: الجامعة الأمريكية في دبي والجامعة الأمريكية في الشارقة وكلية التقنية العليا للطالبات وجامعة الشارقة وجامعة ولونجونج في دبي.

تلقى البرنامج دعماً كبيراً من المؤسسات التي يقع مقرها في مركز دبي المالي العالمي في تطوير المهارات التجارية للمشاركين.

في عام 2010، أكمل العميد عملية مراجعة جميع نماذج التدريب على البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، أنهى العميد وأعضاء لجنة قادة الغد التنظيميون الذين يتراأسهم عملية المراجعة السنوية لمضمون البرنامج وبنيتة وحدد مجالات التحسن لضمان استمرار تطور البرنامج وفعاليتة. وقد تم أيضاً تزويد الخريجين بتدريب فردي حرصاً على تمكنهم من دراسة جميع الخيارات المتاحة لهم عند بدئهم لحياتهم المهنية.

تم إنجاز دراسة مقارنة للبرنامج في عام 2010. تمت من خلال هذه الدراسة مقارنة برنامجنا مع برامج أخرى لتطوير الخريجين في الإمارات العربية المتحدة ضمن مجموعة من الشركات الدولية والمؤسسات المحلية ذات السمعة القوية في تطوير الموظفين مع العديد من منظمي الخدمات المالية في الخارج. كشفت الدراسة أن برنامج سلطة دبي للخدمات المالية ذو معيار قابل للمقارنة وحددت عدداً من الأفكار الممكنة لتحقيق المزيد من التطوير.



ويواصل المجلس القيام بدور نشط في البرنامج، وكما صرح مؤخراً رئيس مجلس الإدارة: نحن فخورون بأن 26% من المنظمين لدينا هم من مواطني دولة الإمارات. إن نجاح البرنامج مهم جداً بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية وسنواصل جهودنا لتحقيق فوائد مستدامة ومضمونة لدولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير الشباب الإماراتي لشغل وظائف على المدى الطويل في مجال تنظيم الخدمات المالية.

قسم السياسات والخدمات القانونية

المبادرات التشريعية

واصل قسم السياسات والخدمات القانونية عملية المراجعة لقوانين وقواعد سلطة دبي للخدمات المالية مما أدى إلى بعض التغييرات الهامة في نظام سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2010. وأهم تلك التغييرات هي التغييرات التي أجريت على نظام صناديق الاستثمار الجماعي. وبالتشاور مع لجنة كبرى في الصناعة لدى مركز دبي المالي العالمي، تعتقد سلطة دبي للخدمات المالية بأنه تم إجراء التطويرات بشكل يجعل النظام أكثر جاذبية وانفتاح مع المحافظة على المعايير التنظيمية العليا المتوقعة في مركز دبي المالي العالمي. أثرت أهم التغييرات على مدراء الصناديق (مشغلي الصناديق سابقا) وعلى قدرتهم على إدارة الصناديق في مناطق خارج مركز دبي المالي العالمي (الصناديق الخارجية) كما مكنت مدراء الصناديق غير التابعة لمركز دبي المالي العالمي، في بعض الحالات، من إدارة صناديق في مركز دبي المالي العالمي. وأثناء إدخالنا لهذه التغييرات وغيرها، حرصنا على الاستمرار في استيفاء المتطلبات المبينة في مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لتنظيم الأوراق المالية.

في عام 2010، قام القسم بإجراء تغييرات على قواعد التمويل الإسلامي ونتج عن ذلك نموذج تمويل إسلامي أشمل وأدق في كتاب القواعد أدى إلى جمع كافة متطلباتنا في مكان واحد. ونعتقد أن هذا يعرض قواعد التمويل الإسلامي بشكل أفضل ويسهل الاطلاع على كتاب القواعد. ولتحقيق هذا الغرض، قمنا أيضا بإصدار «دليل واقعي» حول التمويل الإسلامي على الانترنت.

شهد هذا العام كذلك التنفيذ التام لإطار المكتب التمثيلي. ويعد ذلك تغييرا هاما لمركز دبي المالي العالمي كما يمكن المؤسسات التي تأخذ بعين الاعتبار تقديم الخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي من «التجربة» بفتح مكتب تمثيلي. تكون هذا المكاتب، بالطبع، مقيدة في عملها إلا أنه سيسمح للمؤسسات المالية التي تقوم بفتح مكتب تنفيذي بمزاولة أنشطة تسويق محدودة نيابة عن مقرها الرئيسي.

تطوير السياسة

بالإضافة إلى إدارة عملية تطوير السياسات التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية، استمر الفريق في المساهمة في أعمال وضع المعايير الدولية لهيئات مثل لجنة بازل والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. تقوم الهيئات حاليا بمراجعة معاييرها عقب الأزمة المالية وتواصل تعزيز نظامها الدولي المستمر في قطاع الخدمات المالية. واستمرت سلطة دبي للخدمات المالية، خلال عام 2010، بالرد على المستندات الاستشارية الصادرة عن هذه الهيئات الدولية وغيرها وهي لا زالت تقوم بتقديم الخدمات المتعلقة بوضع المعايير للعديد من اللجان مع المساهمة في تطوير المعايير.

قسم الرقابة

لمحة حول الرقابة

إن معظم وقت واهتمام سلطة دبي للخدمات المالية مكرس للهيئات التي تقوم بالإشراف عليها وبلغ عدد تلك الهيئات في نهاية العام 250 شركة مرخصة و52 مزود خدمات مساعدة و15 مدقق حسابات مسجل.

أنشطة الترخيص

يقوم قسم الرقابة لسلطة دبي للخدمات المالية كغيره من دوائر الاختصاص المرموقة بإجراء تحليل مكثف لتطبيقات ترخيص جديدة. تجسد عملية الترخيص عملية مراجعة متعددة المستويات تضمن الفحص الشامل وعمليات التدقيق والموازنة في اتخاذ القرارات. يتم فحص الكفاءة والتكامل والموارد المالية وسجل الإنجازات للمالكين المسيطرين المقترحين ومجلس الإدارة والمجلس التنفيذي من خلال عمليات تدقيق الخلفية الشاملة. تخضع مخططات أعمال مقدمي الطلبات واستراتيجياتهم وتوقعاتهم المالية لعملية مراجعة أساسية لتحديد ما إذا كانت المخاطر الشاملة المفروضة مقبولة.

لقد قمنا بتعزيز عمليات التحريات المسبقة فيما يتعلق بقانونية الأعمال والوضع المالي المعروض واختصاص وقدرة الإدارة العليا مما أدى إلى تعزيز سبل التحريات المسبقة حيث تم تخصيص وقت أطول لعملية معالجة التطبيقات في بعض الأوقات. إلا أن الهدف النهائي الذي نسعى لتحقيقه هو اتخاذ القرار التنظيمي الصحيح حول مصالحي مركز دبي المالي العالمي والمجتمع الخاضع لتنظيمه على المدى الطويل. تظهر مجموعة مقدمي الطلب خلال عام 2010 زيادة في قطاع التأمين وإدارة الأصول والاهتمام المتواصل من جانب مؤسسات تابعة لمراكز مالية كبرى ومؤسسات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والهند وتركيا.

قامت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2010 بترخيص 39 شركة مرخصة و4 مزودي خدمات مساعدة (أي ما مجموعه 43 شركة) منها 7 مكاتب تمثيلية ضمن إطار المكاتب التمثيلية الجديد. يقل عدد الرخص الممنوحة عن مستوى النشاط في العام السابق إلا أنه يتوافق مع الإقتصاد العالمي ونتوقع حدوث تغيير في عام 2011. ولا يزال نتوقع بشكل إيجابي زيادة في عدد المؤسسات التي تقوم بتوسيع عملياتها القائمة في مركز دبي المالي العالمي مما يشير إلى نجاحها الواضح في المركز وثقتها في مستقبلها. تسعى هذه المؤسسات، مع عملياتها القائمة في مركز دبي المالي العالمي، إلى توسيع نطاق الأنشطة التي تقوم بمزاومتها وزيادتها.

نماذج التطبيق التي تمت مراجعتها وتعزيزها في عام 2009 مشمولة حالياً في الممارسة ومنسجمة مع تحمل المخاطر لسلطة دبي للخدمات المالية. تم الحصول على هذه النماذج من قبل مقدمي الطلب ومستشاريهم بشكل مناسب.

الأسلوب الرقابي

سلطة دبي للخدمات المالية هي سلطة تنظيمية قائمة على تقييم المخاطر. نقوم أولاً باستخدام عمليات المراجعة الميدانية الدورية بصفحتها مقياس لاستعداد أية مؤسسة للمخاطر. يتم تنفيذ عمليات المراجعة الميدانية من قبل مشرفين ماليين خبراء يتم تزويدهم بفرص تدريب وتطوير مستمرة حرصاً على زيادة وعيهم في الاتجاهات العالمية والابتكارات المتعلقة بالمنتجات. يتم تعزيز عمليات المراجعة الميدانية بمحادثات إدارية مرحلية وعمليات مراجعة للأنشطة ومؤشرات الأداء المالي في المكاتب. يعتمد تكرار ونطاق عملية تقييم المخاطر والتنفيذ على الأثر المحتمل لأنشطة المؤسسة في مركز دبي المالي العالمي واحتمالية تبلور المخاطر المحتملة لأغراض سلطة دبي للخدمات المالية إلى مخاطر فعلية.

ينظر قسم الرقابة عن كثب في هياكل الحوكمة المستخدمة في كل مؤسسة وأدائها المالي ومزاوتها للأعمال مع العملاء والأسواق ومختلف الهيئات التنظيمية ومدى التزام المؤسسة بقواعد مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وأفضل الممارسات العالمية بذلك الخصوص. يشمل النشاط الميداني مراجعة سجلات المؤسسة وإجراء مقابلات مع إدارة المؤسسة وموظفيها وفحص المعاملات والاحتفاظ بالسجلات. تحدد نطاق المراجعة عوامل مثل حجم المؤسسة وتعقيدها وعروض المنتجات فيها وقاعدة عملائها ونموذج عملها وسجل خبراتها لدى سلطة دبي للخدمات المالية. تم بحث نتائج عمليات التفتيش الميداني التي تقوم بها مع الإدارة، وبعد إجراء عملية مراجعة ثانوية لضبط الجودة، تم إبلاغ المسؤولين التنفيذيين في الهيئات خطياً كما تم إبلاغ مجلس إدارتها أو أية هيئة مشرفة مختصة غيرها. أظهرت الغالبية العظمى من عمليات التفتيش وجود ممارسات وأوضاع مرضية.

واجهتنا، أحياناً، بعض الممارسات أو الأوضاع التي تثبت وجود مستوى عال من المخاطر ومشاكل رقابية كثيرة. وقد كانت الخطورة النسبية للوضع ورغبة إدارة المؤسسة وقدرتها على معالجة المسائل المثيرة للقلق هي مصدر ردنا الرقابي. في الأوضاع النموذجية وافقت المؤسسات التي فرضت مستوى عال من المخاطر و/أو مشاكل إشرافية على اتباع برنامج لتقليل المخاطر مع سلطة دبي للخدمات المالية والذي التزم فيه باتخاذ إجراءات علاجية بحلول تواريخ معينة.

أما المؤسسات التي فرضت مشاكل أكثر خطورة، فرض عليها برنامج تصحيحي أكثر رسمية. تتمتع سلطة دبي للخدمات المالية بمجموعة من الصلاحيات لتقليل الممارسات أو الأوضاع الغير مرضية، بما في ذلك حظر الأعمال والأمر باتخاذ إجراءات تصحيحية معينة وقد يصل الأمر إلى الغاء الترخيص.

خلال عام 2010، قام قسم الرقابة بتنفيذ 124 عملية تقييم ميدانية للشركات المرخصة و15 عملية تقييم لمزودي الخدمات المساعدة و17 عملية تقييم لمدققي الحسابات المسجلين.

تم توسيع دور سلطة دبي للخدمات المالية مع مدققي الحسابات ليشمل التنسيق مع معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في إنجلترا وويلز بالإضافة إلى عمليات التحليل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب.

عمليات المراجعة حسب الموضوع

يكمل تقييمنا الميداني للمؤسسات الفردية برنامج لعمليات المراجعة حسب الموضوع حيث يتم الاطلاع على النواحي المختلفة من المخاطر التي قد يكون لها أثر على عدد أكبر من المؤسسات. خلال عام 2010، تم إجراء عمليات مراجعة حسب الموضوع لأكثر من 40 مؤسسة تغطي المجالات التالية: أصول العملاء والاحتيايل، حوكمة الشركات، ومكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب لدى الأشخاص المعرضين سياسياً.

قد تشمل نتائج المراجعة حسب الموضوع إصدار خطابات ترتبط بالقطاع كنشر خطاب بعنوان «عزيزي المسؤول التنفيذي» والذي يبين الممارسات الجيدة والسيئة التي تمت ملاحظتها والإجراءات الرقابية الأخرى أو الرجوع إلى تنفيذ القوانين للبحث في أسباب فرض العقوبات الرسمية.

التطور المستمر في الإجراءات الرقابية

نحن ملتزمون بالاستمرار بالتحسينات في ضمان فعالية وكفاءة الإجراءات الرقابية. وبهذا الخصوص، قمنا بتنفيذ التغييرات التالية خلال عام 2010:

- الاستخدام غير المتوقع لاستبيان ضوابط سنوي جديد يشمل المؤسسات ضمن الفئة 3. يطلب الاستبيان تقييماً ذاتياً من النواحي الإدارية والضبط ضمن الفئة 3 و4 من المؤسسات التي تعتبرها سلطة دبي للخدمات المالية حساسة. وقد أثبت الاستبيان بشكل جدير بالاهتمام مساعدته للمؤسسات في تحديد الإجراءات التي قد يلزم اتخاذها لاستيفاء المتطلبات التنظيمية وهو يساعد سلطة دبي للخدمات المالية عمليات تقييم المخاطر الميدانية حسب الأولوية.
- استخدام زيارات دورية مكثفة لفحص المعاملات وذلك لتوفير رقابة عالية الكثافة للشركات المحددة؛
- برنامج للزيارات الرقابية المشتركة مع هيئة الأوراق المالية والسلع حيث تكون هنالك روابط ما بين المؤسسات الخاضعة لتنظيم كل من سلطة دبي للخدمات المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع؛
- زيادة التركيز على التغييرات في الضوابط في ظل نقاط الضعف المستمرة في القطاع المالي عالمياً؛ و
- التركيز المعزز على المالكين المستفيدين وفي الرقابة الموحدة على المجموعات المالية التي تعمل في إنتاج البترول وتلك المتزايدة التي تعمل في التقيب عن البترول.

العلاقات التنظيمية الدولية والتعاون

على الرغم من أن مركز دبي المالي العالمي هو هيئة قانونية مختصة في إمارة دبي إلا أننا نؤمن بشدة بأن التنسيق والتعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى في الإمارات العربية المتحدة مهم للغاية، بما في ذلك المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ووحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة التابعة له وهيئة الأوراق المالية والسلع ولجنة التأمين والعديد من الهيئات الأخرى.

يقوم قسم الرقابة في سلطة دبي للخدمات المالية، من خلال مجموعة واسعة من مذكرات التفاهم، بالاتصال والتعاون مع العديد من الهيئات التنظيمية في أرجاء العالم. وقد قمنا بالاشتراك مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأوراق المالية والسلع بتشكيل مجموعة عمل لمعالجة المشكلات ذات الصلة في التنظيم المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

العديد من الهيئات المرخصة في سلطة دبي للخدمات المالية هي فروع لهيئات مرخصة أو هيئات مرتبطة بهيئات مرخصة من قبل منظم آخر في الدولة الأم في منطقة اختصاص أخرى. تطبق سلطة دبي للخدمات المالية، بصفتها المنظم المضيف، بروتوكولات فعالة للمشاركة في المعلومات وذلك للتقليل من احتمالية وجود ثغرات في الرقابة على هذه الهيئات بما يضمن حصول المنظم في الدولة الأم على صورة شاملة للمخاطر المرتبطة بالمشروع ككل.

بموجب البروتوكولات الدولية، قام منظمو أكبر المجموعات المالية في العالم بإنشاء «كليات اشرافية» لتسهيل الاطلاع على المعلومات التنظيمية. بموجب هذه الترتيبات، يعقد المشرف في الدولة الأم، بصفته المنظم الرئيسي، اجتماعات دورية يطلع فيها كل من المنظم في البلد الأم والمنظم المضيف على المعلومات. سلطة دبي للخدمات المالية هي مشارك فعال في عدد من الكليات الاشرافية لكبار اللاعبين العالميين الذين يملكون هيئات مرخصة في سلطة دبي للخدمات المالية. تركز سلطة دبي للخدمات

المالية بشكل كبير على القدرة على إقامة علاقة فعالة وقوية مع المنظمين في الدولة الأم. وبالمقابل، يمكن أن يمثل عملنا نظام إنذار مبكر للمنظمين في الدولة الأم يلفت انتباههم نحو مشاكل تنظيمية أكبر كضعف المجموعات مالياً.

لقد علمت الأزمة المالية المجتمع التنظيمي للقطاع المالي بوضوح بأن القطاع المالي هو قطاع معولم بدرجة عالية ويجب إدارته على ذلك النحو. يواصل القسم تقديم الدعم العملي الفعال للتغييرات في السياسات وللدردود على الأبحاث والمبادرات من لجنة بازل والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وقوة مهام الإجراءات المالية ومنظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بالمشاركة مع قسم السياسات والخدمات القانونية أو قسم العلاقات الدولية لسلطة دبي للخدمات المالية.

التواصل

تؤمن سلطة دبي للخدمات المالية بشدة في الانخراط المتواصل مع القطاع المالي من خلال عمليات بخلاف عمليات تقييم المخاطر المحددة. يستمر قسم الرقابة في التركيز على الانخراط مع المساهمين من خلال العديد من المبادرات بما في ذلك جلسات التواصل والعروض الخارجية. خلال عام 2010، قدم قسم الرقابة عروضاً تغطي نطاقاً واسعاً من المسائل التي تشمل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتمويل الإسلامي والمحاسبة العالمية ومعايير تدقيق الحسابات وحوكمة الشركات ومخاطر العمليات وآخر مستجدات الإصلاح التنظيمي. قام قسم الرقابة لدى سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً باستضافة اثنين من الفعاليات وبالتحديد لمجموعة كومبلاينس أوفيسرز نيوتورك جروب (CONG) في عام 2010. نحن نؤمن بشدة بأن الانخراط مع الشركات المرخصة خارج نطاق عملية تقييم المخاطر الاعتيادية هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية الاتصال.

بالإضافة إلى الفعاليات المبينة أعلاه والتي استهدفت الشركات المرخصة، عقدت سلطة دبي للخدمات المالية جلسة تواصل مدققي الحسابات المسجلين التابعين لها بتاريخ 18 فبراير 2010. كان الهدف من الجلسة تقييم المدققين للنتائج العامة التي نتجت من عمليات المراجعة التنظيمية التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية على للمدققين المسجلين في عام 2009 والقيام أيضاً بتحديد المجالات التي ستغطيها عمليات المراجعة الإشرافية المستقبلية لعام 2010. كما قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً خلال عام 2010 باستضافة جلستين صباحيتين تلخيصيتين مشتركيتين مع معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في إنجلترا وويلز. كان الهدف من تلك الجلسات زيادة الوعي وبحث المشاكل الحالية التي تواجه مهنة التدقيق. تكونت الجلسات من رئيس الجلسة وخمسة مشاركين من سلطة دبي للخدمات المالية ومعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في إنجلترا وويلز وغيرها من الهيئات التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة، المهنة والصناعة. كانت جلسة مارس تدور حول موضوع «دور رقابة التدقيق في تحسين نوعية المعلومات المالية وتطوير الثقة فيها في الشرق الأوسط» بينما كانت جلسة سبتمبر تدور حول موضوع «مستقبل عمليات التدقيق».

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وعقوبات الأمم المتحدة

يطبق قانون العقوبات الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيره من القوانين الجزائية الإتحادية في الدولة في مركز دبي المالي العالمي، بما فيها القانون الإتحادي رقم 4 لسنة 2002 (تجريم غسل الأموال) والقانون الإتحادي رقم 1 لسنة 2004 (قانون مكافحة الإرهاب). وتعمل سلطة دبي للخدمات المالية بشكل فعال على نشر ثقافة الالتزام بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب من جانب الهيئات المنظمة في مركز دبي المالي العالمي.

وقد حرصت سلطة دبي للخدمات المالية على أن يتفق النظام التنظيمي لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب مع المعايير الدولية التي تضعها قوة مهام الإجراءات المالية. تبقى عملية الاختيار الأولية من بين مقدمي الطلبات وعملية الرقابة المستمرة للالتزام بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب على رأس أولويات سلطة دبي للخدمات المالية. يشكل تقييم فعالية ضوابط مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب التي تضعها الشركات مكونا حيويا في عملية تقييم المخاطر المستمرة. تقوم بفحص أنظمة وضوابط الهيئات المنظمة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب مع التركيز بشكل خاص على إجراءات «اعرف عميلك» وعمليات تقديم التقارير حول المعاملات المشبوهة. في عام 2010، تم تقديم 36 تقرير حول المعاملات المشبوهة (و28 تقرير في عام 2009) من قبل الهيئات المنظمة لوحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة.

يتم دعم الوعي بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب بفعالية من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. تم عقد دورات تدريبية وإعلامية داخلية مع موظفي سلطة دبي للخدمات المالية باستمرار خلال السنة بما يشمل ما تم من خلال مواد القراءة اللازمة والمحادثات المفتوحة للممارسات في اجتماعات تعقد مرتين أسبوعيا للموظفين. وكان يتم بعد ذلك تقديم المعلومات ذات العلاقة للهيئات المنظمة من خلال عملية إدارة العلاقات. تشجع سلطة دبي للخدمات المالية وتدعم موظفيها لتحصيل شهادات كمختصين في مكافحة غسل الأموال.

كجزء من نظام مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية أيضا بمراجعة مستوى الالتزام بأنظمة مجلس الأمن للأمم المتحدة. يجب على جميع الهيئات المنظمة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية فحص ومراقبة ما اذا كانت لديها أية حسابات أو بخلاف ذلك تمتلك أية أموال أو أصول مالية أخرى أو مزايا اقتصادية وموارد اقتصادية لأفراد مدرجين على لوائح عقوبات الأمم المتحدة ذات العلاقة. لقد أصبح الالتزام بأنظمة العقوبات بشكل واضح أكثر تعقيدا و حدة على مدى السنوات العديدة الماضية.

قسم الأسواق

مبادرات السياسة

خلال عام 2010، قدم قسم الأسواق ردا على التغييرات المقترحة على السياسة والتي كانت قيد الدراسة من قبل ناسداك دبي ليتم تضمينها في قوانين الإدراج الخاصة بها وتقوم حاليا بإتمام عملية مراجعة قوانين الأوراق المالية المعروضة. وهذه المراجعة مصممة لتحديث تلك القوانين للاعتراف بالتطورات التنظيمية في مناطق الاختصاص المماثلة وتعزيز الإطار التنظيمي المعمول به لإصدار الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لهيئات إعداد التقارير.

يعمل قسم الأسواق مع كل من ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة بخصوص الاعتراف بأعضاء جدد من مناطق خارج مركز دبي المالي العالمي.

الرقابة على البورصات

تم إنجاز عملية مراجعة للمخاطر المتعلقة باستخدام مصدر خارجي وهو سوق دبي المالي لعمليات تجارة وتفاصيل وتسوية أسهم ناسداك دبي في يوليو 2010 بالتعاون مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأوراق المالية والسلع. وسبق عملية استخدام مصدر خارجي لهذه المهام شراء ناسداك دبي من قبل سوق دبي المالي. حتى تاريخه، قام سوق دبي المالي بحياسة 66%، 67% من ناسداك دبي وسيتم تحويل النسبة الباقية من بورصة دبي في تاريخ لاحق. تستمر ناسداك دبي في

تشغيل منتجاتها ومشتقاتها الهيكلية وتبادل السلع المتداولة على منصتها القائمة. ولا زالت ناسداك دبي خاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية ولا يزال سوق دبي المالي خاضع لتنظيم هيئة الأوراق المالية والسلع.

قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضا باعتماد تغييرات على كتاب القواعد لبورصة دبي للطاقة بخصوص أحكام سوء التصرف في سوق بورصة دبي للطاقة وبالتحديد قواعد تجارة غسل الأموال. تم تسجيل رقم قياسي في مستوى الاهتمام العام في بورصة دبي للطاقة بتاريخ 30 سبتمبر 2010 حيث بلغ عدد العقود 21,797 عقداً أو ما يعادل حوالي 22 مليون برميل من النفط الخام.

الرقابة على هيئات إعداد التقارير

واصل قسم الأسواق مراقبة الإبلاغ عن هيئات إعداد التقارير (وهي بشكل رئيسي متعلقة بالمساهمات والديون) والتواصل معهم بفعالية لضمان اتمام عمليات الإبلاغ بشكل مناسب. وحتى هذا التاريخ يوجد 36 هيئة إعداد تقارير (بانخفاض طفيف عن 37 هيئة في السنة السابقة). هذه الهيئات التي تملك أوراق مالية مدرجة خاصة بالمساهمات قائمة في استراليا (1) والولايات المتحدة (3) وسويسرا (1) وجنوب افريقيا (1) والبحرين (1) والأردن (1) وكايمان آيلاندز والهند (1). وقد انسحبت هيئة إعداد تقارير واحدة من ناسداك دبي.

الهيئات والأعضاء المعترف بهم

اعترف قسم الأسواق بسبعة طلبات من شركات تسعى للحصول على عضوية في ناسداك دبي تشمل عضوين معترف بهم آخرين في الإمارات العربية المتحدة. واعترف القسم أيضا بطلبين لشركات تسعى للحصول على عضوية في بورصة دبي للطاقة.

وقد نتج عن أوضاع السوق نوع من إعادة تنظيم الهيكل المؤسسي وسحب الاعتراف من بعض المشاركين حيث بقي حالياً 28 عضواً معترفاً به في ناسداك دبي و62 عضواً معترفاً به في بورصة دبي للطاقة أي ما يمثل زيادة بعدد 4 أعضاء وانخفاضا بعدد 3 أعضاء على التوالي.

العلاقات التنظيمية

استمر قسم الأسواق في تطوير علاقات أوثق مع المؤسسات التنظيمية العالمية والإماراتية. ساهم القسم في مجموعات من الأعمال للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية واجتماع تمت إعادة عقده لقوى المهام التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية حول مشتقات السلع.

قسم التنفيذ

يبقى تعزيز معايير حوكمة الشركات تحدياً لجميع المؤسسات التنظيمية في عام 2010 وقد أظهرت سلطة دبي للخدمات المالية التزامها بتطوير تلك المعايير من خلال رغبتها في اتخاذ إجراءات تنفيذ صارمة عند اللزوم. ويدل على ذلك أسلوب وعدد التحريات التي تم إجراؤها من قبل القسم خلال عام 2010.

داماس انترناشيونال ليمتد

من أكثر إجراءات التنفيذ الواضحة التي تم اتخاذها خلال عام 2010 هي تلك التي تم اتخاذها ضد داماس انترناشيونال ليمتد ومجلس إدارتها وأغلبية المساهمين فيها.

بدأت سلطة دبي للخدمات المالية التحريات ضد داماس انترناشيونال ليمتد بعد الإفصاحات التي قامت داماس انترناشيونال ليمتد بها في السوق. وجدت سلطة دبي للخدمات المالية من خلال التحريات أن داماس انترناشيونال ليمتد ومجلس إدارتها قد أخلا بالعديد من أحكام القوانين والأنظمة التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بحوكمة الشركات ومهام أعضاء مجلس الإدارة وذلك بالسماح لبعض أعضاء مجلس الإدارة بالانخراط في عمل لاستخدام أموال داماس انترناشيونال ليمتد لمنفعتهم الشخصية ولمنفعة الشركات الخاصة. قبلت سلطة دبي للخدمات المالية تعهدات جبرية نتجت عنها التزامات بسداد الأموال لداماس انترناشيونال ليمتد وإجراء عملية مراجعة وتطوير تامة لحوكمة داماس انترناشيونال ليمتد وعزل مجلس الإدارة وتعيين مجلس إدارة جديد. كما شملت التعهدات الجبرية فرض عقوبات مالية.

بقيت حوكمة الشركات ضمن مركز دبي المالي العالمي في مقدمة المهمة التنظيمية التي أنيطت بها سلطة دبي للخدمات المالية وأصبحت الإجراءات التي اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية عبرة تذكر مجالس الإدارة المحلية والإقليمية بوجوب الوفاء بالتزاماتهم وفقا للقوانين والأنظمة والتصرف بما يحقق المصلحة المثلى للشركة والمساهمين فيها.

مساعدة الأقسام الأخرى

يقوم قسم الرقابة وقسم الأسواق عادة بالكشف أولا عن سوء السلوك في الشركات المنظمة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. يستجيب قسم التنفيذ لاحتياجات هذه الأقسام ويقوم بتقديم خبراته وموارده لمعالجة أو تقليل خطر سوء السلوك قبل أن يتطور السلوك إلى مشكلة تتعلق بالتنفيذ.

قدم قسم الرقابة 13 طلب إحالة لقسم التنفيذ خلال الفترة أدت 8 طلبات منها إلى إجراء تحريات.

مباشرة التحريات

باشرت سلطة دبي للخدمات المالية 9 تحريات في عام 2010. وكانت هنالك زيادة في عدد التحريات المتعلقة بالسلوك في السوق بشأن التداول في ناسداك دبي.

التحريات	العدد
التحريات المستمرة من عام 2009 إلى عام 2010	4
التحريات التي تمت مباشرتها في عام 2010	9
التحريات التي تم إنهاؤها في عام 2010	7
التحريات التي لا زالت قيد التنفيذ في عام 2010	6

غطت تحريات سلطة دبي للخدمات المالية التي تمت مباشرتها في عام 2010 مجموعة من تصرفات سوء السلوك تشمل ما يلي:

- إدخال أعضاء مجلس الإدارة بمهامهم تجاه الشركات والمساهمين؛
- تقديم خدمات مالية غير مرخصة في مركز دبي المالي العالمي؛
- تداول المطلعين داخليا والتلاعب في السوق؛
- الإخلال بشروط الترخيص؛
- عدم وضع أنظمة وضوابط مناسبة وعدم المحافظة عليها؛ و
- تقديم معلومات زائفة ومضللة لسلطة دبي للخدمات المالية.

المساعدة الدولية

استمرت سلطة دبي للخدمات المالية بالتنسيق مع المؤسسات التنظيمية الإقليمية والدولية وتقديم المساعدة المتعلقة بالتنفيذ لها. وتشمل هذه المؤسسات التنظيمية ما يلي:

- لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاستراتيجية؛
- سلطة الأسواق الرأسمالية (السعودية)؛
- المدافع العام الإتحادي (الولايات المتحدة)؛
- سلطة الخدمات المالية (المملكة المتحدة)؛
- لجنة الخدمات المالية (جامايكا)؛
- دائرة التحريات والأبحاث المالية (زوول)؛
- لجنة جيرنسي للخدمات المالية؛
- السلطة الهولندية للأسواق المالية؛ و
- الرقابة المالية البولندية
- هيئة تنظيم مركز قطر للمال؛
- لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة (هونج كونج)؛
- اللجنة الأمريكية لتداول السلع المستقبلية؛
- اللجنة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات.

استلم القسم 20 طلباً وقدم 8 طلبات للحصول على المساعدة من وإلى مؤسسات تنظيمية أخرى. تم تقديم الطلبات وفقاً لمذكرات تفاهم ثنائية ومذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

وخلال العام، واصل القسم علاقاته المنتجة مع هيئات تنظيمية أخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع وشرطة دبي. في سياق التحقيقات وغيرها من الأنشطة قام القسم بثمان عمليات مشتركة مع هؤلاء المنظمين لجمع المعلومات.

الشكاوى ونشرات تنبيه العملاء

شكاوى العملاء هي مصدر حيوي للمعلومات في إطار العمل التنظيمي الفعال.

إن الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية، الذي تم طرحه في عام 2008، يمكن مستهلكي المنتجات والخدمات المالية من تقديم الشكاوى عبر الإنترنت إلى سلطة دبي للخدمات المالية. لمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم الشكاوى الرجاء زيارة: www.dfsa.ae

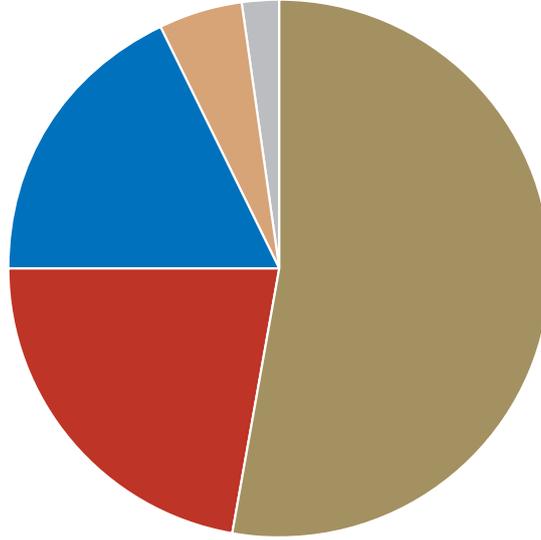
استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 64 شكوى في عام 2010. يتم حفظ المعلومات التي يتم استلامها عبر الموقع الإلكتروني ويتم تتبعها على قاعدة بيانات سرية، مما يتيح لسلطة دبي للخدمات المالية تحليل ومراقبة الاتجاهات وتحديد المخاطر المحتملة على مركز دبي المالي العالمي والمستثمرين.

في الحالات التي تتعلق فيها الشكاوى بسلوك خارج اختصاص سلطة دبي للخدمات المالية، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بإحالتها للهيئة المنظمة المناسبة لاتخاذ الإجراءات المناسبة. قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم العديد من طلبات الإحالة لشرطة دبي ومكتب النائب العام في دبي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

كما نشرت سلطة دبي للخدمات المالية 3 نشرات تنبيه للعملاء في عام 2010 لتنبيه العملاء ومجتمع الخدمات المالية بعمليات الاحتيال المالية. كما نشرت سلطة دبي للخدمات المالية على موقعها الإلكتروني معلومات ستساعد العملاء على الكشف عن عمليات الاحتيال.

الشكاوى التي تم إنجازها في عام 2010 (كما في 1 ديسمبر 2010)

يبين المخطط أدناه كيفية قيام سلطة دبي للخدمات المالية بحل الشكاوى التي استلمتها في عام 2010.



53% عدم الاختصاص	5% تمت إحالتها داخليا
22% تم حلها	2% تمت إحالتها إلى مصدر خارجي
18% بدون مخالفة	

التواصل

شارك القسم في تقديم برامج تدريبية تمت رعايتها من قبل المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في كل من تركيا وتايوان واسبانيا. كما وسع القسم برامج التواصل لتشمل عددا من المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية التي تشمل ما يلي:

- اوتوريتيه ديه مارتشييه فاينانسيير (كوبيك)؛ و
- هيئة الأوراق المالية والسلع؛
- لجنة الأوراق المالية والبورصات في نيجيريا؛
- لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة.

في سبتمبر 2010، نفذ القسم أول أربع برامج تواصل حول صلاحيات وسبل العلاج لسلطة دبي للخدمات المالية تجاه مسؤولي الالتزام في مركز دبي المالي العالمي. وسيتم تقديم الثلاث برامج اللاحقة في فبراير ومايو وسبتمبر 2011.

مكتب المستشار العام

خلال عام 2010، ركز مكتب المستشار العام على تقديم الاستشارات والدعم ذو الجودة العالية وفي الوقت المناسب لمجلس الإدارة واللجان التابعة له وللمجلس التنفيذي في بيئة إقتصادية وتنظيمية مليئة بالتحديات. بذل مكتب المستشار العام الجهود لمراجعة التشريع المعمول به في سلطة دبي للخدمات المالية على المستويين الإتحادي والإماراتي مع المساهمة في عمليات الإصلاح التشريعي المحتملة. قام المكتب أيضا بتعزيز أهمية الالتزام بقانون القيم والأخلاقيات لسلطة دبي للخدمات المالية وذلك بعقد ندوات وعي إلزامية كل سنتين للموظفين وإدارة الموقع الإلكتروني لاستلام والتعامل مع شكاوى المشاركين ضد سلطة دبي للخدمات المالية وموظفيها.

العلاقات الدولية

لا زال التعاون وتبادل المعلومات مع نظرائها من المنظمين موضوعا حساسا في البيئة الحالية لمركز عالمي مثل مركز دبي المالي العالمي. وتستمر سلطة دبي للخدمات المالية ببناء شبكتها من مذكرات التفاهم الثنائية البالغة 52 والمتعددة الأطراف البالغة 4، والتي بلغت حاليا 97 مذكرة تفاهم (مع الأخذ بالحسبان الترتيبات المتعددة بموجب مذكرات التفاهم متعددة الأطراف).

وانطلاقا من مبدأ التوسع في المبادرات على المستوى الدولي، وقعت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرتي تفاهم متعددي الأطراف خلال عام 2010. وفي سبتمبر، التحقت سلطة دبي للخدمات المالية بمجموعة واطعي معايير اوشينيان الآسيوية وتبنت موافقتها وترويج المعايير الدولية للتقارير المالية حيث أصبحت الموقع الخامس والعشرين على مذكرة التفاهم الخاصة بالمجموعة. وفي أكتوبر، أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية الموقع الثالث عشر على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي إطار واطعي معايير التأمين للتعاون وتبادل المعلومات ما بين المشرفين لتسهيل الرقابة الفعالة على شركات التأمين وإعادة التأمين الفعالة في أكثر من منطقة اختصاص واحدة. ويتوقع مذكرة التفاهم تلك، استوفت سلطة دبي للخدمات المالية أعلى مستويات معايير التعاون بين مشرفي التأمين العالميين وذلك بعد إجراء تقييم دقيق لنظامها التشريعي والتنظيمي من قبل مراجعين مختصين.

أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2010 بيان السياسة رقم 1/2010 بناء على معلومات تنظيمية سرية ليحل محل بيان السياسة رقم 1/2005 وقد شجع على ذلك طلب سلطة دبي للخدمات المالية لتكون أحد الموقعين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

وقد وقعت سلطة دبي للخدمات المالية حاليا على 4 مذكرات تفاهم متعددة الأطراف حيث كانت المذكرتين الأخريتين هما مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف اياسكو وعلان بوكا، وهو اعلان حول التعاون والاشراف على الأسواق المستقبلية العالمية ومؤسسات المقاصة.

مع زيادة نشاط الشركات المرخصة في مركز دبي المالية العالمي وزيادة الأفراد والهيئات المرتبطة بمركز دبي المالي العالمي زادت طلبات المساعدة من المنظمين النظراء واليههم. وعملا بمسؤولياتها والتزاماتها القانونية في مذكرات التفاهم، ردت سلطة دبي للخدمات المالية على أكثر من 40 طلب من طلبات المعلومات التنظيمية.

وكجزء من رغبتها بأن تصبح قائد فكر، استمرت سلطة دبي للخدمات المالية بدعم عمل الهيئات الواضعة للمعايير الدولية وأهدافها. وتمتلك سلطة دبي للخدمات المالية ممثلين لها في قوى مهام التنفيذ للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والتي تقوم بإعداد مسودة منهجية لتقييم ثمانية مبادئ جديدة لتنظيم الأوراق المالية تتعلق بالمخاطر النظامية وصناديق التحوط ووكالات التصنيف الائتماني ومراجعة المبادئ القائمة. وهي فعالة أيضا في الرابطة الدولية لمراقبي التأمين (في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين ولجنتها الفرعية للحوكمة والالتزام بالقوانين). وفي مجال التمويل الإسلامي، حضرت سلطة دبي للخدمات المالية اجتماعات منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية وشاركت في أعمال رئيسية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

فيما يتعلق بالإشراف على عمليات التدقيق، التحقت سلطة دبي للخدمات المالية كعضو في المنتدى الدولي لمنظمي عمليات التدقيق المستقلين بينما التحق الرئيس التنفيذي كعضو في مجموعات الارشاد الاستشارية لاثنتين من الهيئات المحاسبية الدولية الكبرى، المجلس الدولي لمعايير التدقيق

والتأمين ومجلس المعايير الأخلاقية للمحاسبين الدوليين . وفي سبتمبر، التحقت سلطة دبي للخدمات المالية بمجموعة واضعي معايير اوشينيان الآسيوية للمساعدة في الترويج لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية من قبل مناطق الاختصاص في هذه المنطقة الممتدة. ومما يبين نواحي الاهتمام الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية والخبرات التي يتمتع بها كبار مسؤوليها التنفيذيين، يتأسس نائب الرئيس التنفيذي حاليا مجموعة عمل تابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين لانتاج النموذج 2 من إطار التقييم العام لمجموعات التأمين الفعالة عالميا. وتم تقريبا إنهاء العمل على الورقة الارشادية حول الاعتراف الرقابي. ويشترك المدير التنفيذي لقسم الأسواق في قوى مهام السلع والمشتقات التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وفي قوى عاملة تم تكوينها حديثا حول تنظيم مشتقات المتداولة خارج السوق.

في فبراير، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية اجتماعا للمجموعة الاستشارية للجنة بازل، وهي الهيئة الرئيسية للمجموعة الاستشارية المصرفية للجنة بازل، للتعاون مع مجموعة أكبر من المناطق. ولاحقا في فبراير، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية أيضا الندوة الخامسة عشر للمجلس الإسلامي للخدمات المالية حول تنظيم التكافل.

استمر الاهتمام الدولي بمركز دبي المالي العالمي ودور سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2010 واستقبلت سلطة دبي للخدمات المالية وحاضرت أكثر من 30 وفداً أجنبياً زائراً.

مذكرات التفاهم التي تم توقيعها في عام 2010

- اوتوريتيه ديه مارتشيه فاينانسبير (فرنسا)؛
- المصرف المركزي لجمهورية البرتغال
- الهيئة الدنماركية للإشراف المالي؛
- الدائرة المصرفية لولاية نيويورك؛
- مكتب مراقب المؤسسات المالية (كندا)؛ و
- الهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال.

مذكرات التفاهم متعددة الأطراف التي تم توقيعها في عام 2010

مجموعة واضعي معايير اوشينيان الآسيوية؛ و
الرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

قسم الخدمات المؤسسية والعمليات

دائرة المشاريع وإدارة المخاطر

خلال عام 2010، كان جزء كبير من موارد فريق المشاريع وإدارة المخاطر مكرسا نحو تخطيط وتقديم المؤتمر السنوي السابع عشر للرابطة الدولية لمراقبي التأمين في دبي المشار إليه في الصفحة 47. قام فريق المشاريع الرئيسي بإدارة التكاليف بفعالية أثناء المشروع للتقليل من صعوبة اجتذاب الراعين في البيئة الإقتصادية المليئة بالتحديات لضمان نجاح تقديم الحدث ضمن الميزانية.

واصلت الدائرة برنامج التعديلات على إجراءات العمل في عام 2010 مع أعمال تحسين الإجراءات في قسم التنفيذ وقسم السياسات والخدمات القانونية. وكجزء من دعمها من خلال عملية التطوير المستمر، تم أيضا إجراء تعديلات على إجراءات رئيسية ضمن قسم الرقابة والإدارة. استمر الطلب على دعم قسم إدارة المشاريع للمشاريع ما بين الأقسام خلال السنة. وقامت الدائرة بإدارة الأثر

التشغيلي لنظام الاستثمار الجماعي الجديد بنجاح ودعم عدد من عمليات المراجعة المستمرة لأحكام القوانين الرئيسية. قام قسم المشاريع وإدارة المخاطر أيضا بالتنسيق مع قسم تقنية المعلومات لتسليم عدد من المشاريع المبنية على أنظمة مع دعم إجراءات عمل رئيسية في قسم الرقابة تشمل أنظمة المعلومات الإدارية ومصفوفة المخاطر والتطويرات على أنظمة العمل الرئيسية.

وقد تم إجراء عدد من التعديلات على عمليات التدقيق الداخلي المستقلة لتقديم تقارير حول فعالية العمليات والالتزام الكلي بالإجراءات والضوابط بما يشمل الالتزام بمصفوفة السلطة لسلطة دبي للخدمات المالية واختبار أمن تقنية المعلومات.

دائرة تقنية المعلومات

خلال عام 2010، استمرت دائرة تقنية المعلومات بتحسين أمن وصلابة والتزام كافة الأنظمة الداخلية والخارجية، والبنية التحتية واطار حوكمة تقنية المعلومات التي تم تطويرها على مدى السنوات القليلة الماضية. على الرغم من التعقيد والتطور المتزايد للنظام، إلا أن إدارة وبناء الأساس الآمن والبنية التحتية الآمنة التي تم تأسيسها على مدى السنوات الأربعة الماضية قد تحققت.

في عام 2010، تم تنفيذ 25 مشروعا ومبادرة بنجاح بالمقارنة مع 24 مشروعا في عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، عملت استراتيجية تبني الأسلوب المنخفض المخاطر والتفاعلي على كافة الأنظمة والإجراءات على ضمان تحديد وإبلاغ أعضاء الفريق المختصين بكافة المشاكل في أجهزة وبرامج الكمبيوتر بسلاسة ودون انقطاع. تعمل دائرة تقنية المعلومات على نموذج مركزي مع معرفة نظام رئيسي يتم الاحتفاظ بها داخليا. في الوقت نفسه، يتم استخدام مصادر خارجية في أعمال التنفيذ الواسعة النطاق.

وفي هذا العام، تم إجراء تطويرات رئيسية على التطبيق التنظيمي الرئيسي بما يشمل فعالية تحليل المخاطر ونظام المعلومات الإدارية. وقد ضمن ذلك تحقيق جميع متطلبات العمل من منظور المشاريع وأصبح النظام الداخلي حاليا جزءا رئيسيا من أنشطة الأقسام التنظيمية. يتضمن النظام المطور مجموعة كاملة من التقارير المتوفرة ونظام إدارة معلومات مكمل له بما يضمن إمكانية حفظ جميع البيانات والمعلومات واسترجاعها وتحليلها حسب الحاجة.

تم تحسين موثوقية الاتصالات عن بعد مع تنفيذ ناجح لمصدر مركز بيانات ثانوي لمراسلات البريد الإلكتروني الآمنة لسلطة دبي للخدمات المالية من خلال الأجهزة المتحركة. وفي حال وقوع أية كارثة أو تعطل أي نظام، يتوفر حاليا رابط ثانوي لعمل تلك الأجهزة. تستخدم الأجهزة أيضا للدخول إلى الانترنت أثناء الحركة.

كما تمت تقوية أمن تقنية المعلومات بادخال ضوابط أكثر صرامة على الشبكة الخارجية والمقاييس وكذلك على الشبكة الداخلية. استمرت الدائرة في الحرص على تبني أفضل الممارسات التقنية الدولية وأفضل معايير حوكمة تقنية المعلومات وقياس قدراتها مقابل تلك المعايير.

تم إجراء اختبارات مكثفة على اختراق الشبكة الخارجية والداخلية من قبل طرف مستقل. وهذه هي المرة الرابعة التي يتم فيها إجراء مثل ذلك الاختبار والذي يتكرر كل عام.

دائرة إدارة المكاتب

تم تحقيق هدف الدائرة في توفير بيئة مكتبية مهنية للموظفين و الزائرين في سلطة دبي للخدمات المالية بنجاح خلال السنة.

يستمر القيام بصيانة داخلية للمكاتب ويتم تنفيذ جميع أعمال التجهيزات الإضافية والصيانة الروتينية دوريا لضمان السلامة وتحسين جودة وفعالية البيئة.

استمر فريق الإدارة بالإشراف بشكل فعال على إجراءات عمليات الأرشفة والاسترجاع. استمرت كافة الأقسام باستخدام مرافق الأرشفة وحفظ المستندات خارج مرافق السلطة خلال السنة، الأمر الذي عمل على زيادة عدد السجلات المخزنة في المكاتب.

بالإضافة إلى إجراءات إعادة التدوير التي طرحتها سلطة مركز دبي المالي العالمي، تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتركيب صناديق إعادة تدوير في المباني. جميع الموظفين يدركون حاليا أهمية المبادرة ويشجعون على إعادة التدوير.

وقد استمرت سلامة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية وزوارها تحظى بالأولوية القصوى للسلطة في عام 2010، وعليه، فقد استمرت الدائرة بالتحقق من مراقبة أنظمة اطفاء الحريق ومعدات الاسعافات الأولية وصيانتها دوريا وتحديث مواد التخطيط للحالات الطارئة أثناء العمل.

دائرة المالية

نجحت دائرة المالية في التحقق من تقديم البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية المحددة من قبل لجنة التدقيق وتقييم المخاطر في سلطة دبي للخدمات المالية. وقد كانت الدائرة مسؤولة عن اعداد الميزانية وتقارير وفواتير الرسوم والاحتفاظ بدفاتر الحسابات واعداد البيانات المالية وإدارة النقد والحسابات المصرفية ومعالجة جدول الرواتب وتدير البضائع والخدمات والمحافظة على سجل الأصول الثابتة.

تم إنجاز دفاتر الحسابات وأعمال التدقيق السنوي للسنة المالية 2010 خلال مدة شهر واحد من اغلاق السنة المالية. وقد تم تقديم تقرير تدقيق حسابات نظيف إلى مجلس الإدارة في عام 2011 وتم اعتماد الحسابات.

حسب متطلبات الرابطة الدولية لمراقبي التأمين، تم إجراء عملية تدقيق للإيرادات والمصروفات من قبل مدقي الحسابات الخارجيين التابعين لنا. احتفظت دائرة المالية بدفاتر أستاذ وحسابات مصرفية عامة لذلك الحدث مما سهل على المدققين تقديم تقرير نظيف حول التدقيق.

خلال عام 2010، تم إجراء عملية المراجعة السنوية للسياسات المحاسبية ومصنوفة السلطة والإجراءات المالية. وقد تم تحديث أنظمة الحسابات وجدول الرواتب وتعديلها لتحسين وتعزيز فعاليتها. وقد ساعدت تلك الممارسات فريق الدائرة المالية على تحسين الكفاءات التشغيلية وتقليل الوقت اللازم لمعالجة المعاملات ووضع ضوابط داخلية أكثر صرامة.

استلم مجلس الإدارة تقارير دورية حول الأداء المالي لسلطة دبي للخدمات المالية خلال السنة. تتم موافاة المجلس دوريا بأخر المستجدات حول الأداء المالي للسلطة في اجتماعاته الدورية خلال السنة. وبفضل الإدارة المالية الحريصة، تمكنت سلطة دبي للخدمات المالية، للعام السادس على التوالي، من التحكم بمصاريفها لتبقى ضمن الميزانية المعتمدة.

دائرة الاتصال

لقد كان الحرص على بقاء سلطة دبي للخدمات المالية على اتصال مع كافة المساهمين فيها في جميع الأوقات وحماية سمعة السلطة من أكبر أولويات الفريق في عام 2010 وسيستمر ذلك في عام 2011.

لقد غيرت وحدة الاتصال المستوى الإشرافي لها من منصب الرئيس التنفيذي إلى رئيس العمليات في مايو 2010. بالإضافة إلى ذلك، تمت إعادة تسمية الوحدة لتصبح دائرة اتصالات الشركة.

حقق الفريق نجاحا كبيرا في عام 2010 في تعزيز العلاقات الإعلامية باللغتين العربية والإنجليزية على المستويين الإقليمي والدولي. إن الاتصال المباشر مع الإعلام مهم بالنسبة للسلطة حيث يمكن إيصال الرسائل والوقائع والأرقام والأنشطة التنظيمية الرئيسية بوضوح وفعالية وشفافية.

وقد كان عام 2010 مثمرا للغاية حيث تم إصدار 17 نشرة باللغتين الإنجليزية والعربية وتم تحرير وتوزيع 26 خبر صحفي باللغتين الإنجليزية والعربية وتم تصميم وتوزيع خمس دعوات لخمس جلسات تواصل. وقد نجح الفريق في إطلاق موقع الكتروني باللغة العربية لسلطة دبي للخدمات المالية وقام بإدارة جميع الأنشطة المتعلقة بالاتصالات للحدث الخاص بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين في أكتوبر. يتولى الفريق إدارة محتويات الشبكة الداخلية والموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية وتم بذل جميع الجهود في عام 2010 لضمان بقائها موضوعية وحديثة وملائمة وغنية بالمعلومات. في أكتوبر 2010، تولى الفريق المسؤولية الإضافية لإدارة صفحات الموقع الإلكتروني باللغة العربية.

كان من أهم المشاريع التي نفذها الفريق في عام 2010 تطوير الموقع الإلكتروني باللغة العربية. شكلت هذه المبادرة جزءا من استراتيجية السلطة لتحقيق مساعيها في التواصل باللغة العربية وهي تعكس الجهود التي تم بذلها في تحقيق جمهور أكبر في قطاع الخدمات المالية. بدأ العمل بهذا المشروع بعملية مقارنة لفهم كيفية قيام المنظمين الزملاء في مناطق الاختصاص الأخرى بإدارة عمليات الاتصال باللغتين الإنجليزية والعربية. تمثلت مساهمة الدائرة الرئيسية في هذا المشروع في ترجمة المحتوى داخليا مع استيفاء معايير سلطة دبي للخدمات المالية.

تم تخصيص موارد الفريق خلال عام 2010 للتخطيط للمؤتمر السنوي السابع عشر للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. كانت متطلبات الحدث مكثفة من ناحية حجم مهام الاتصالات والتسويق والعلامات التجارية والترويج للسلع التي تتطلب التنفيذ. قام الفريق بإعداد استراتيجية اتصال تفصيلية للحدث تتضمن متابعة جميع الأعمال الإعلامية. وبشكل عام، قام الفريق بتحديد شركاء في الإعلام والتعاقد معهم وتصميم ووضع الإعلانات وإنتاج فيديو ترويجي وتحرير النشرات ورزمة الترحيب. بالإضافة إلى ذلك، قام الفريق بالارتباط مع هيئات الإعلام الإقليمية والدولية.

قام الفريق بمساعدة قسم تنفيذ القوانين بشكل كبير في المسائل المتعلقة بالتنفيذ في عام 2010 وبشكل رئيسي فيما يتعلق بشركة داماس انترناشيونال ليمتد. يعد الدعم والمساعدة في الاتصال عاملا رئيسيا لنجاح أي من نتائج التنفيذ من منظور إعلامي وعام. وقد تم تحقيق ذلك في عام 2010 من خلال وضع استراتيجية اتصال حددت أفضل وسائل الإعلام باللغتين العربية والإنجليزية وذلك للوصول إلى أوسع نطاق ممكن من المساهمين في سلطة دبي للخدمات المالية. أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار أيضا كافة متطلبات الاتصال الداخلي.

في بداية عام 2010، تم توفير مصدر بث حي ومباشر على التلفاز لجميع المسؤولين التنفيذيين لدى سلطة دبي للخدمات المالية خلال ساعات العمل. هذه المبادرة هي مصدر هام لجميع الأخبار والمعلومات العالمية والمحلية المتعلقة بالمسائل المصرفية والتمويلية والتنظيمية. وهي مصدر إضافي للمجلة اليومية «تقرير إخباري» الذي يتم إعداده وتحريره وتوزيعه من قبل الفريق في السلطة يوميا.

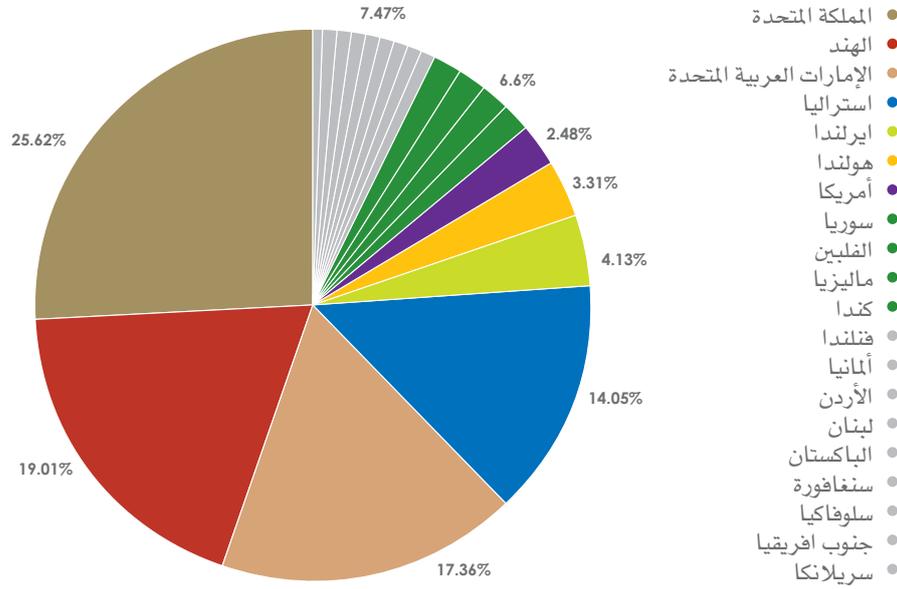
وسعت الدائرة عروض خدماتها للسلطة في عام 2010 وذلك بتوفير إمكانيات تصوير فوتوغرافي فورية وفي الوقت المناسب حيث يمكن الآن تصوير الأحداث والوقائع الهامة في الموقع وخارجه المطلوبة لنشراتها الداخلية والخارجية.

تعد ترجمة المستندات والنشرات متطلبا متزايدا في جميع أقسام سلطة دبي للخدمات المالية. تمكن الفريق بفعالية وكفاءة من توفير خدمات الترجمة في جميع الأوقات في عام 2010.

وأخيرا، قدمت الدائرة الدعم لجميع المهام التنظيمية وغير التنظيمية في سلطة دبي للخدمات المالية وساعدت في تطوير أهم مشاريع سلطة دبي للخدمات المالية وسهلت عمليات التدريب الإعلامي وحافظت على مشاركة فعالة في الترويج لبرنامج قادة الغد التنظيميون وتطويره.

قسم الموارد البشرية

مخطط الجنسيات لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية



كانت المبادرة الكبرى لقسم الموارد البشرية في عام 2010 إنجاز أول بحث حول مشاركة الموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية بمساعدة تاورز واتسون. وكانت نتيجة البحث أن سلطة دبي للخدمات المالية احتلت رتبة جيدة بالنسبة لمعظم الخصائص حسب المعيار العالمي للأداء العالي المستوى للشركات الخاص بتاورز واتسون مع قوتها الكبيرة في عدد من المجالات التي تشمل مشاركة الموظفين والقيادة والإشراف وفعالية الموارد واستخدامها.

بعد النتائج التي توصلت اليها مجموعات التركيز، قام قسم الموارد البشرية بعدد من التحسينات على أسلوب سلطة دبي للخدمات المالية في تقييم الأداء وتطوير العمل. تم تحسين نطاق أساليب الاتصالات الداخلية كما تم تحسين التردد. تمثلت المنافع المباشرة لهذا المستوى من التعيين في استمرار المستويات المنخفضة في مغادرة الموظفين والإجازات المرضية وفي كفاءة الموظفين وفعاليتهم.

بعكس العديد من الهيئات أثناء الأزمة المالية العالمية. استمر قسم الموارد البشرية بالتركيز على تطوير الموظفين من خلال عمليات المراجعة الاستراتيجية لاحتياجات التطوير وتحليل احتياجات التطوير لدى الموظفين. وشملت البرامج الكبرى خلال عام 2010 مهارات التحليل المالي المتقدمة وتقنيات إجراء المقابلات الاستقصائية بينما تم تناول احتياجات تطوير أكثر تحديدا كالتنفيذ ورقابة السوق من خلال حضور المؤتمرات الدولية واجتماعات واضعي المعايير.

تم تنفيذ أحد الأجزاء الرئيسية لعملية التطوير المهني المستمرة لسلطة دبي للخدمات المالية من خلال جلسات التطوير الدورية لمدة ساعة والتي كان يقوم بها متحدثون داخليون ومتحدثون زوار حول المسائل المتعلقة بتنظيم الخدمات المصرفية والتمويلية والمالية. عقدت سلطة دبي للخدمات المالية 19 جلسة في عام 2010 مع إلقاء الضوء بشكل ملحوظ على آخر المستجدات المتعلقة بحقوق الملكية الخاصة من قبل بروفيسور في الأعمال المصرفية الاستثمارية، من جامعة هارفارد لإدارة الأعمال.

أدى التركيز على الاحتفاظ بالموظفين على مدى السنوات العديدة إلى المزيد من الانخفاض في الموظفين المغادرين حيث انخفضت إلى ما نسبته 7,38% في عام 2010 بالمقارنة مع ما نسبته 10,17% في عام 2009. وبشكل رئيسي، انخفضت نسبة الموظفين المغادرين من بين الكادر التنظيمي من 10,8% إلى 7,9% في نفس الفترة. من المهم أيضا الإشارة إلى أنه لم يكن أي من الموظفين المغادرين من فئة الموظفين «الرئيسيين الذين يجب الاحتفاظ بهم» المحددة من خلال خطة ملء الشواغر. ومن الجدير بالذكر أيضا أن متوسط مدة الخدمة لدى سلطة دبي للخدمات المالية يبلغ 3.7 عاما.

على مدى السنتين السابقتين، قام قسم الموارد البشرية بمراجعة خطة إدارة الأداء للتمييز بشكل أكبر بين مستويات أداء الموظفين والمكافآت المرتبطة من خلال خطة مكافآت الأداء.

الإحصاءات الرئيسية لعام 2010

السلطة في عمل دؤوب 2010

39	الشركات المرخصة	•
2	*المؤسسات الإسلامية	
2	*الشركات بنافذة إسلامية	
461	الأفراد المرخصون	•
4	مزودو الخدمات المساعدة المسجلون	•
0	مدققو الحسابات المسجلون	•

السياسات والخدمات القانونية 2010

8	أوراق الاستشارات (السياسة والقوانين والقواعد) المنشورة	•
90%	*النسبة المئوية لاقتراحات تمت الموافقة عليها فعليا في الاستشارات	
3	القوانين المعدلة أو الصادرة	•
4	آليات وضع القواعد التي تم إعدادها	•
94	طلبات التنازلات والتعديلات	•
92	التنازلات والتعديلات الممنوحة	•

الرقابة 2010

124	عمليات تقييم المخاطر للشركات المرخصة	•
20	عمليات تقييم المخاطر لمزودي الخدمات المساعدة	•
12	عمليات تقييم المخاطر لمدققي الحسابات المسجلين	•
88%	النسبة المئوية لعمليات تقييم المخاطر ضمن الإطار الزمني	•
8.5 يوما	*متوسط الوقت اللازم للمعالجة (يوم عمل)	
17	تعديلات على التراخيص	•
12	*متوسط الوقت اللازم للمعالجة (يوم عمل)	
50	إجمالي عدد الطلبات المستلمة	•
54%	الطلبات التي تمت معالجتها خلال 50 يوم عمل	•
23	الطلبات الجاري اعتمادها	•
5	الطلبات المسحوبة	•

الأسواق 2010

30	الهيئات الملزمة بتقديم تقارير	•
1	خطابات عدم الممانعة الصادرة حول قرار إدراج ناسداك دبي	•
1	طلبات الاستحواذ التي تم الاطلاع عليها	•
0	إشعارات بطرح الأوراق المالية من مركز دبي المالي العالمي	•
7	استفسارات عامة	•
9	طلبات الأعضاء المعترف بهم التي تمت الموافقة عليها	•
0	طلبات الهيئات المعترف بها التي تمت الموافقة عليها	•
1228	إشعارات الإفصاح المتعلقة بالهيئات المدرجة	•

التنفيذ 2010

- الشكاوى التي تم استلامها وتقييمها 64
 - طلبات الإحالة من قسمي الرقابة/ الأسواق 13
 - التحريات التي تمت مباشرتها 9
 - طلبات وأوامر لمحاكم مركز دبي المالي العالمي *1
 - طلبات التنفيذ للمساعدة المتبادلة المستلمة 20
 - طلبات التنفيذ للمساعدة المتبادلة الصادرة 8
- *يرجى العلم بأنه تم تقديم هذا الطلب في عام 2009 وهو لا زال مستمرا.

العلاقات الدولية 2010

- إجمالي مذكرات التفاهم التي تم توقيعها 56
- *إجمالي مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها 52
- *إجمالي مذكرات التفاهم متعددة الأطراف التي تم توقيعها 4
- *مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها في عام 2010 8
- *مذكرات التفاهم متعددة الأطراف التي تم توقيعها في عام 2010 2
- الطلبات التنظيمية للمعلومات والمساعدة 42
- الوفود الأجنبية الزائرة التي تم استقبالها 28

الخدمات المؤسسية والعمليات 2010

- التزامات المحاسبة وإعداد التقارير التنظيمية التي تم استلامها وتقرير مدقي الحسابات غير المؤهلين المنشور في الوقت المحدد التزام 100%
- الأداء المالي ضمن الميزانية التشغيلية المعتمدة التزام 100%
- الفائض في عام 2010 كنسبة مئوية من إجمالي المصاريف 13,72%
- الفائض في عام 2010 كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات 12,07%

الموارد البشرية 2010

- قادة الغد التنظيميون: تعيين خريجين 5 (5 في عام 2009)
- قادة الغد التنظيميون: منح 2 (2 في عام 2009)
- عدد الموظفين 121 (117 في عام 2009)
- *دوليين 100 (97 في عام 2009)
- *إماراتيين 21 (20 في عام 2009)
- استبدال موظفين 7,8% (10,17% في عام 2009)
- *منظمين 7,9% (10,8% في عام 2009)
- *غير منظمين 6,8% (9,4% في عام 2009)



التطلع قدما



التطلع قدما

في يناير 2011، نشرت سلطة دبي للخدمات المالية خطة العمل لعام 2011/2012 التي يمكنكم الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني.

www.dfsa.ae/Pages/DFSALibrary/DFSAPublications/Publications

الخطة مبنية على أساس تقييم البيئة التي نعمل فيها من ناحية تطور مركز دبي المالي العالمي والتطورات الاقتصادية والتنظيمية والإقليمية على النطاق الأوسع ومدى استعداد مجلس الإدارة لتحمل المخاطر. كانت آثار الأزمة المالية على الصعيد الاقتصادي وكحافز للتطوير التنظيمي الدولي الموجه الأساسي لخطينا.

نتجت عن عمليات التحليل أربعة مواضيع. وهي كما يلي:

الجودة: إن عملية السعي لتحقيق أهدافنا التنظيمية في مركز يزداد في النمو، مع استمرار تأثيرات الأزمة المالية، ستطلب جودة عالية في جميع مهامنا التنظيمية ومهام الدعم.

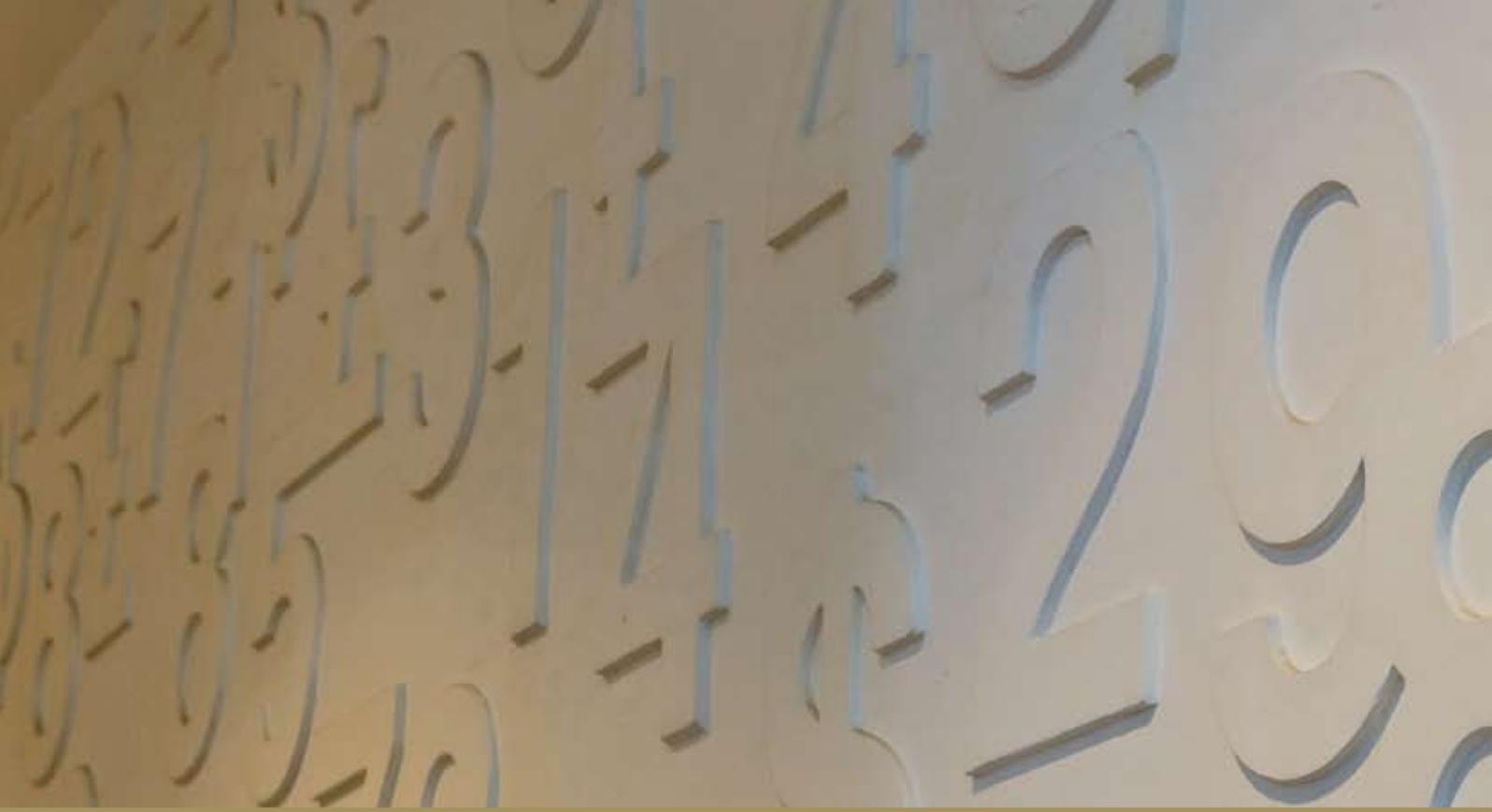
المشاركة الدولية: يتم حالياً وضع جدول الأعمال التنظيمي على المستوى الدولي وسلطة دبي للخدمات المالية بحاجة للمشاركة في ذلك لضمان أن المعايير تأخذ بعين الاعتبار احتياجات مناطق الاختصاص، كمنطقة اختصاصنا، ولضمان امتلاكنا للخبرة اللازمة لتنفيذ المعايير عند ظهورها.

التعاون مع منظمين آخرين في الإمارات العربية المتحدة وخارجها. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة لتقوية علاقاتنا مع المنظمين في الدولة الأم في مناطق الاختصاص التي ينشأ منها عدد كبير من المؤسسات أو التي من المتوقع أن ينشأ منها عدد كبير من المؤسسات.

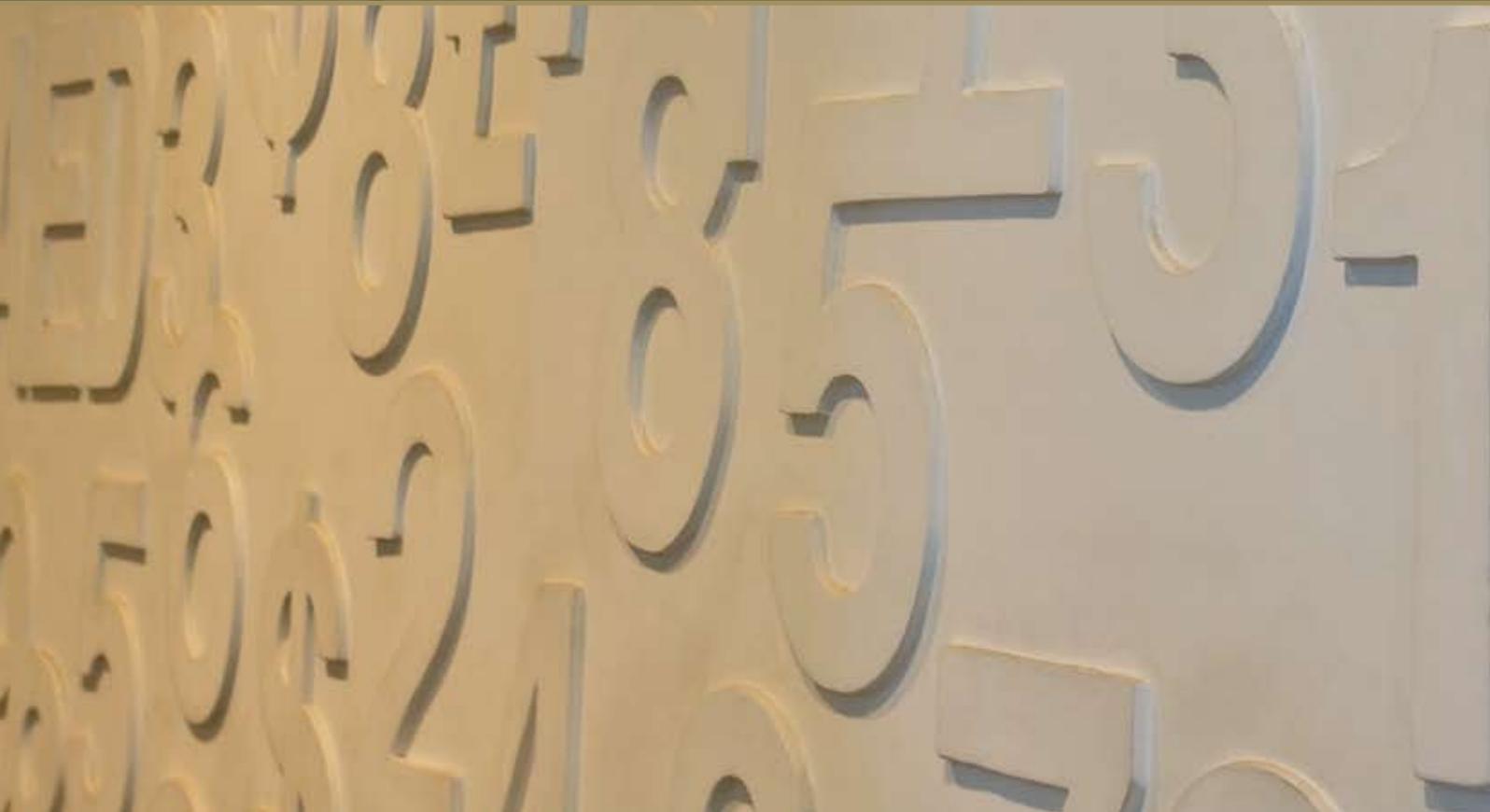
التوقع: نحن بحاجة لأن نكون من أصحاب التفكير المتقدم في نظامنا والقيام، حيث أمكن، بقيادة التفكير التنظيمي في المنطقة وخارجها. تم بيان هذه المواضيع وأثارها على عمل سلطة دبي للخدمات المالية بمزيد من التفصيل في الخطة. وهي تقدم لنا جدول أعمال ملىء بالتحديات في تطوير النظام التنظيمي وتطبيقه وفي بناء العلاقات.

سنقوم بتبليغكم بإنجازاتنا بناء على الخطة في التقرير السنوي لعام 2011.





الملاحق



الملحق 1

الصفحات	البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
75	تقرير مدقق الحسابات المستقل
76	الميزانية العمومية
77	بيان الأداء المالي
78	بيان التغيرات في حقوق الملكية
79	بيان التدفقات النقدية
80-87	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لسلطة دبي للخدمات المالية («سلطة دبي») والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2010 وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة كضرورة لتتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند هذه الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، لقد تم إعداد البيانات المالية المرفقة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحات (6 إلى 8) من البيانات المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز

دبي، الإمارات العربية المتحدة

22 فبراير 2011

الميزانية العمومية

31 ديسمبر					
2009	2010	2009	2010		
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	إيضاح	
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
1,334	4,898	825	3,036	3	ممتلكات ومعدات
619	2,269	737	2,704	4	موجودات غير ملموسة
1,953	7,167	1,562	5,740		
موجودات متداولة					
2,790	10,244	3,066	11,251	5	دفعات مقدمة وذمم مدينة
16,689	61,248	23,337	85,646	6	النقد وما في حكمه
19,479	71,492	26,403	96,897		
21,432	78,659	27,965	102,637		مجموع الموجودات
حقوق الملكية					
رأس مال مقدم واحتياطات					
8,770	32,180	8,770	32,180		رأس مال مقدم
2,588	9,504	7,574	27,816		فائض متراكم
11,358	41,684	16,344	59,996		مجموع حقوق الملكية
المطلوبات					
مطلوبات غير متداولة					
2,599	9,537	3,177	11,658	7	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
6,221	22,835	6,821	25,032	2.3	مطلوبات غير متداولة إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً
1,254	4,603	1,623	5,951	8	دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى
7,475	27,438	8,444	30,983		
10,074	36,975	11,621	42,641		مجموع المطلوبات
21,432	78,659	27,965	102,637		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 10 فبراير 2011.

بيان الأداء المالي

السنة المنتهية في 31 ديسمبر					
2009		2010			
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	إيضاح	
32,000	117,440	32,000	117,440	2,4	اعتمادات من الحكومة
9,210	33,798	8,958	32,875	2,3	إيرادات رسوم
483	1,771	348	1,283		فائدة وإيرادات أخرى
41,693	153,009	41,306	151,598		مجموع الإيرادات
(33,672)	(123,576)	(32,760)	(120,220)	9	مصاريف عمومية وإدارية
(3,671)	(13,466)	(3,560)	(13,066)	11	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
(37,343)	(137,042)	(36,320)	(133,286)		مجموع المصاريف
4,350	15,967	4,986	18,312		فائض السنة

بيان التغيرات في حقوق الملكية

المجموع		فائض متراكم		رأسمال مقدم		
ألف ألف دولار	ألف ألف دولار	ألف ألف دولار	ألف ألف دولار	ألف ألف دولار	ألف ألف دولار	
درهم أمريكي	درهم أمريكي	درهم أمريكي	درهم أمريكي	درهم أمريكي	درهم أمريكي	
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009						
18,508	67,922	9,738	35,742	8,770	32,180	في 1 يناير 2009
(11,500)	(42,205)	(11,500)	(42,205)	-	-	محول للحكومة
4,350	15,967	4,350	15,967	-	-	فائض السنة
11,358	41,684	2,588	9,504	8,770	32,180	في 31 ديسمبر 2009
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010						
11,358	41,684	2,588	9,504	8,770	32,180	في 1 يناير 2010
4,986	18,312	4,986	18,312	-	-	فائض السنة
16,344	59,996	7,574	27,816	8,770	32,180	في 31 ديسمبر 2010

بيان التدفقات النقدية				
السنة المنتهية في 31 ديسمبر				
2009		2010		
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	إيضاح
أنشطة العمليات				
فائض السنة				
4,350	15,967	4,986	18,312	
تعديلات بسبب البنود التالية				
1,447	5,311	881	3,234	3
298	1,095	425	1,560	4
(7)	(26)	-	-	
ربح ناتج عن استبعاد/ حذف ممتلكات ومعدات				
1,038	3,809	922	3,385	7
(483)	(1,771)	(340)	(1,248)	
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين				
إيرادات فائدة				
6,643	24,385	6,874	25,243	
التدفقات النقدية للعمليات قبل مكافآت الخدمة المدفوعة للموظفين والحركات في رأس المال العامل				
(467)	(1,714)	(344)	(1,264)	7
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين				
التغيرات في رأس المال العامل:				
172	627	(233)	(848)	5
دفعات مقدمة ودمم مدينة صافية من الفوائد				
2,088	7,668	600	2,197	
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى				
(1,147)	(4,211)	369	1,348	8
7,289	26,755	7,266	26,676	
صافي النقد الناتج عن أنشطة العمليات				
أنشطة الاستثمار				
(848)	(3,111)	(915)	(3,367)	3.4
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة				
16	55	-	-	
عوائد من استبعاد ممتلكات ومعدات				
558	2,048	297	1,089	
فائدة مقبوضة				
(274)	(1,008)	(618)	(2,278)	
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار				
أنشطة التمويل				
(11,500)	(42,205)	-	-	13
محول للحكومة				
(8,000)	(29,360)	-	-	2.4
صافي النقص في التمويل المقبوض مقدماً من الحكومة				
(19,500)	(71,565)	-	-	
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل				
(12,485)	(45,818)	6,648	24,398	
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما في حكمه				
29,174	107,066	16,689	61,248	6
النقد وما في حكمه في بداية السنة				
16,689	61,248	23,337	85,646	6
النقد وما في حكمه في نهاية السنة				

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسست سلطة دبي للخدمات المالية («سلطة دبي») بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي («مركز دبي»). ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سلطة دبي يتم تمويلها بشكل مستقل من قبل حكومة دبي وسيستمر لتمكينها من ممارسة صلاحياتها وأداء وظائفها.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية هي على النحو التالي:

2.1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2.2 تحويل العملات الأجنبية

إن العملة الوظيفية لسلطة دبي، بوصفها العملة التي تنشأ أغلب معاملاتها وفقاً لها، هي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يتم تسجيل المعاملات التي تتم خلال السنة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقيّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة يتم احتسابها في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فقط، فقد تم تحويل هذه البيانات المالية أيضاً إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ 1 دولار أمريكي = 3,67 درهم إمارتي.

2.3 إيرادات رسوم

يتم احتساب رسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. يتم احتساب الرسوم السنوية كإيرادات على امتداد الفترة المتعلقة بها. تتم معاملة إيرادات الرسوم المقبوضة بخصوص السنة التالية كإيرادات رسوم مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة.

2.4 المبالغ المقبوضة من والمحولة إلى الحكومة

إن المبالغ المقبوضة من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية الواردة في الموازنة للسنة يتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي كاعتمادات من الحكومة.

تتم معاملة المبالغ المقبوضة من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية الواردة في الموازنة للسنة التالية كمبالغ مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة ويتم تخصيصها في البيانات المالية للسنة القادمة.

أما المبالغ المدفوعة للحكومة فيتم الاعتراف بها كتوزيعات من الفائض المتراكم في السنة أو كتخفيض في رأس المال المقدم حسب الاقتضاء في السنة التي تمت الموافقة فيها على التوزيعات من قبل مجلس إدارة سلطة دبي.

2.5 منافع الموظفين

يتم رصد مخصص بالالتزام المقدر لمستحقات الموظفين بخصوص تكاليف الإجازات السنوية لقاء الخدمات المقدمة حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مستحقات متعلقة بالموظفين.

يتم رصد مخصص أيضاً بكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل - قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (4) لسنة 2005، عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مطلوبات غير متداولة. يتم تحويل هذا المخصص بالكامل من خلال تمويل خاص به يتم الاحتفاظ به في حساب بنك منفصل.

يتم احتساب مساهمات التقاعد المتعلقة بالموظفين من دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لنظام المساهمات المحدد كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

2.6 غرامات

لا يتم احتساب الغرامات المفروضة بواسطة سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بخرق اللوائح والنظم من قبل الجهات الخاضعة لرقابة السلطة كإيرادات مكتسبة في مساق العمل العادي؛ وعليه يتم تحويلها سنوياً مباشرة إلى حكومة دبي بعد اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

2.7 ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات تحسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

سنوات	
5	تحسينات على عقار مستأجر
3	تركيبات وتجهيزات
3	معدات مكتبية
3	أجهزة كمبيوتر
3	مركبات

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الانجاز والتي تشمل الموجودات المموسة وغير المموسة بالتكلفة، ويتم تحويلها إلى الفئة المخصصة للموجودات عندما تدخل حيز الاستخدام.

يتم تحديد أرباح وخسائر استبعاد الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عوائد المبيعات مع القيم الدفترية للموجودات المستبعدة ويتم أخذها في الاعتبار عند تحديد فائض/عجز السنة. يتم إدراج مصاريف عمليات الإصلاح والتجديد في بيان الأداء المالي عند تكبدها.

2.8 موجودات غير ملموسة

يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم ويتم إطفائها على امتداد أعمارها الإنتاجية المتوقعة التي تبلغ 3 سنوات.

2.9 رسوم مدينة

يتم إدراج الرسوم المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص للانخفاض في قيمة الرسوم المدينة المعتبرة مشكوكاً في تحصيلها. يتم حذف الديون المدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

2.10 النقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى المصارف والودائع المصرفية تحت الطلب بفترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر.

2.11 مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على الشركة التزام قانوني أو متوقع ناتج عن حدث سابق وكانت تكلفة تسوية الالتزام محكمة ويمكن قياسها بموثوقية.

3 ممتلكات ومعدات

المجموع	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	مركبات	أجهزة كمبيوتر	معدات مكتبية	تركيبات وتجهيزات	تحسينات على عقار مستأجر	
ألف درهم							
التكلفة							
27,687	-	229	8,623	1,112	4,036	13,687	في 1 يناير 2010
3,193	2,574	-	547	33	27	12	إضافات
محول إلى موجودات غير							
(1,821)	(1,821)	-	-	-	-	-	ملموسة (إيضاح 4)
(230)	-	-	(80)	(105)	(45)	-	استبعادات/حذوفات
28,829	753	229	9,090	1,040	4,018	13,699	في 31 ديسمبر 2010
الاستهلاك							
22,789	-	229	5,528	964	4,007	12,061	في 1 يناير 2010
3,234	-	-	1,930	105	21	1,178	استهلاك السنة
(230)	-	-	(80)	(105)	(45)	-	استبعادات/حذوفات
25,793	-	229	7,378	964	3,983	13,239	في 31 ديسمبر 2010
صافي القيمة الدفترية							
3,036	753	-	1,712	76	35	460	في 31 ديسمبر 2010
4,898	-	-	3,095	148	29	1,626	في 31 ديسمبر 2009
ألف دولار أمريكي							
التكلفة							
7,544	-	62	2,348	303	1,101	3,730	في 1 يناير 2010
868	701	-	149	8	7	3	إضافات
محول من أعمال							
رأسمالية قيد الإنجاز							
(496)	(496)	-	-	-	-	-	(إيضاح 4)
(61)	-	-	(20)	(29)	(12)	-	استبعادات/حذوفات
7,855	205	62	2,477	282	1,096	3,733	في 31 ديسمبر 2010
الاستهلاك							
6,210	-	62	1,507	263	1,092	3,286	في 1 يناير 2010
881	-	-	525	29	6	321	استهلاك السنة
(61)	-	-	(20)	(29)	(12)	-	استبعادات/حذوفات
7,030	-	62	2,012	263	1,086	3,607	في 31 ديسمبر 2010
صافي القيمة الدفترية							
825	205	-	465	19	10	126	في 31 ديسمبر 2010
1,334	-	-	841	40	9	444	في 31 ديسمبر 2009

4 موجودات غير ملموسة

2009	2009	2010	2010	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	
1,174	4,305	1,642	6,025	التكلفة
-	-	47	174	في 1 يناير
				إضافات
				محول من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز
468	1,719	496	1,821	(إيضاح 3)
1,642	6,024	2,185	8,020	في 31 ديسمبر

الإطفاء

725	2,660	1,023	3,756	في 1 يناير
298	1,095	425	1,560	إطفاء
1,023	3,755	1,448	5,316	في 31 ديسمبر
619	2,269	737	2,704	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر

تمثل الموجودات غير الملموسة برامج الكمبيوتر التي تم شراؤها.

5 دفعات مقدمة ودمم مدينة أخرى

2009	2009	2010	2010	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	
2,722	9,989	2,955	10,845	دفعات مقدمة
42	157	59	216	سلف موظفين
26	98	52	190	دمم مدينة أخرى
2,790	10,244	3,066	11,251	

6 نقد وما في حكمه

2009	2009	2010	2010	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	
3	9	3	11	نقد في الصندوق
16,686	61,239	4,813	17,665	حساب جاري لدى المصرف
-	-	18,521	67,970	ودائع ثابتة قصيرة الأجل
16,689	61,248	23,337	85,646	

تم الاحتفاظ بكافة الأرصدة المصرفية لدى مصرف مرخص له في دولة الإمارات العربية المتحدة. في 31 ديسمبر 2010، تراوح سعر الفائدة على الودائع الثابتة قصيرة الأجل من 1.55% إلى 2% سنوياً.

7 مخصص مكافآت الخدمة للموظفين

2009	2009	2010	2010	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	
2,028	7,442	2,599	9,537	في بداية السنة
1,038	3,809	922	3,385	مخصص مرصود خلال السنة (انظر أدناه)
(467)	(1,714)	(344)	(1,264)	دفعات خلال السنة
2,599	9,537	3,177	11,658	في نهاية السنة

يتم تحميل المخصص المرصود خلال السنة كما يلي:

2009	2009	2010	2010	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	
1,010	3,707	905	3,321	تكاليف الموظفين (إيضاح 10)
28	102	17	64	مصارييف أخرى لمجلس الإدارة
1,038	3,809	922	3,385	

8 دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى

2009	2009	2010	2010	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	
435	1,596	337	1,235	دائنون تجاريون
436	1,601	389	1,426	مستحقات متعلقة بالموظفين
347	1,274	482	1,768	مستحقات أخرى
36	132	415	1,522	مبلغ مستحق لحكومة دبي (أ)
1,254	4,603	1,623	5,951	

(أ) يمثل المبلغ المستحق لحكومة دبي الغرامات المفروضة التي قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتحصيلها والنتيجة عن خرق اللوائح والنظم الخاصة بمركز سوق دبي العالمي من قبل الجهات الخاضعة.

9 مصاريف عمومية وإدارية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010		
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	
26,050	95,603	25,212	92,515	تكاليف الموظفين (إيضاح 10)
1,896	6,960	1,896	6,960	إيجار مكتب
1,447	5,311	881	3,234	استهلاك (إيضاح 3)
964	3,540	869	3,189	تدريب ومؤتمرات وحلقات بحث
807	2,962	828	3,039	تكاليف اتصالات
457	1,673	398	1,460	تكاليف توظيف
371	1,362	785	2,881	أتعاب قانونية وخدمات استشارية ومهنية
298	1,095	425	1,560	إطفاء (إيضاح 4)
217	797	264	969	مصاريف تسويق
(71)	(259)	(18)	(65)	ربح تحويلات
71	260	71	261	صيانة مركبات
13	47	9	34	تكلفة تمويل
(7)	(26)	-	-	ربح من استبعاد/حذف ممتلكات ومعدات
1,159	4,251	1,140	4,183	مصاريف أخرى
33,672	123,576	32,760	120,220	

10 تكاليف الموظفين

14,843	54,473	14,472	53,100	رواتب
10,197	37,423	9,835	36,094	منافع أخرى
1,010	3,707	905	3,321	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 7)
26,050	95,603	25,212	92,515	

11 مصاريف أعضاء مجلس الإدارة

1,405	5,155	1,402	5,147	أتعاب مقطوعة
795	2,917	824	3,024	أتعاب حضور
572	2,098	507	1,861	سفر
899	3,296	827	3,034	أخرى
3,671	13,466	3,560	13,066	

12 التزامات إيجار تشغيلي

إن التزامات الإيجار بموجب الإجراءات التشغيلية غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:

2009	2009	2010	2010	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	
1,896	6,960	-	-	أقل من سنة

الملحق 2

الإفصاحات المتعلقة بأتعاب مجلس الإدارة وكبار المسؤولين الإفصاح المتعلق بالأتعاب:

يبين الجدول التالي إجمالي الأتعاب المستلمة أو المستحقة والمدينة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009 من قبل مجلس الإدارة وكبار المسؤولين في سلطة دبي للخدمات المالية.

أتعاب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:

2009	2010	مجموعات الأتعاب
أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة	المبالغ بالدولار الأمريكي
1	0	من \$10,001 إلى \$150,000
8	9	من \$150,001 إلى \$200,000
2	2	من \$200,001 إلى \$250,000
1	1	< \$250,001
12	12	
2009 \$	2010 \$	

القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المبينين أعلاه:

2,363,741	2,422,649
-----------	-----------

ملاحظات:

- (1) يتم توزيع الأتعاب بالتناسب بناء على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
- (2) تتكون أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل رئيسي من الأتعاب المهنية السنوية زائد أتعاب حضور الاجتماعات (لاجتماعات كامل المجلس ولجانته). يتم أيضا دفع مخصصات السفر. بلغت الأتعاب المهنية لمجلس الإدارة خلال عام 2010 87,347 دولار أمريكي (رئيس مجلس الإدارة 275,000 دولار أمريكي). بلغت أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة 6,353 دولار أمريكي لكل اجتماع (رئيس مجلس الإدارة 12,650 دولار أمريكي).
- (3) بلغت أتعاب العضوية في اللجنة خلال عام 2010 6,353 دولار أمريكي لكل لجنة (أتعاب رئيس اللجنة 12,705 دولار أمريكي). بلغت أتعاب حضور اجتماعات اللجنة 2,541 دولار أمريكي لكل اجتماع.
- (4) لا يستلم رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن العضوية في اللجان أو عن حضور اجتماعات اللجان. لا يستلم الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن العضوية في مجلس الإدارة أو لجان مجلس الإدارة أو عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات اللجان.

(5) يشمل مجموع الأتعاب المدفوعات بقيمة 18,241 دولار أمريكي المدفوعة لأحد أعضاء مجلس الإدارة عن الخدمات المهنية المقدمة خلال السنة.

أتعاب الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين:

2009	2010	مجموعات الأتعاب
المسؤولون التنفيذيون	المسؤولون التنفيذيون	المبالغ بالدولار الأمريكي
0	1	من \$10,001 إلى \$100,000
1	2	من \$300,001 إلى \$400,000
16	13	من \$400,001 إلى \$800,000
1	1	< \$800,000
18	17	
2009	2010	
\$	\$	القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب المسؤولين التنفيذيين المبينين أعلاه:
10.639.817	9.261.048	
2009	2010	القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب المسؤولين التنفيذيين المبينين أعلاه:
\$	\$	
7.825.372	6.835.613	رواتب وحوافز أداء
2.814.445	2.425.435	مكافآت ومنافع أخرى

ملاحظات:

- (1) يتم توزيع الأتعاب بالتناوب بناء على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
- (2) تشمل المكافآت والمنافع الأخرى بدل سكن وبدل سفر وبدل تعليم والأقساط المدفوعة عن التأمين الطبي والتأمين على الحياة ومستحقات نهاية الخدمة للسنة 2010.

الملحق 3

الشركات المرخصة في عام 2010

ايه بي ان امرو بنك ان في
ايه سي إي انشورانس مانيجمنت (مركز دبي المالي العالمي) ليتمد
اديتيا بيرلا صن لايف اسيت مانيجمنت كومباني ليتمد
الماسة لإدارة رؤوس الأموال المحدودة
الاتحاد العربي الآسيوي لرؤوس الأموال ليتمد
بيرينج اسيت مانيجمنت ليتمد
كارليل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاستشاريي الاستثمار ليتمد
سي بي ريتشارد ايليس انفسترز ميدل ايست ليتمد
دار الاستثمار المحدودة
دونايمس كابييتال (دبي) ليتمد
شركة الإمارات لإدارة ائتمانات الاستثمارات العقارية (خاص) ليتمد
ايزوتيكس ليتمد
فيوس كابييتال ليتمد
جوتيكس فند مانيجمنت سارل
اتش اس بي سي اكسفين بارتشرشيب
آي آي اف ال برايفت ويلث مانيجمنت (دبي) ليتمد
كوتاك ماهيندرا فاينانشال سيرفيسز ليتمد
لوكتون (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ليتمد
ام دي سي (آر إي) انشورانس ليتمد
ميناسا كابييتال مانيجمنت ليتمد
ميرسر فاينانشال سيرفيسز ميدل ايست ليتمد
مينت ايكويتيز ليتمد
ام ان دبليو ميدل ايست ليتمد (المعروفة سابقا بـ واليش أند ماتثيز ميدل ايست ليتمد)
موليز أند كومباني ذ.م.م.
ميونيخ آر إي اندررايتينج ايجنتس مركز دبي المالي العالمي ليتمد
اوريكس كابييتال ليتمد
بارتترز جروب (المملكة المتحدة) ليتمد
آر إي لي انترناشيونال (ميدل ايست) ليتمد
آر بي سي ديكسيا انفيسترس سيرفيسز ترست
ريليجير كابييتال ماركيتس بي ال سي
رويال شيلد ليتمد
سكانديا انترناشيونال (ميدل ايست) ليتمد
تي روي برايس جلوبال انفيستمنت سيرفيسز ليتمد
ذه بلاكستون جروب انترناشيونال ليتمد
ذه بلاكستون جروب انترناشيونال بارتترز ال ال بيه
ثريدنيدل بورتقوليو سيرفيسز هونج كونج ليتمد
يونيفست كابييتال ليتمد
فيجيناري اندررايتينج ايجنسي ليتمد
فيسترا (لوكسمبيرغ) اس.ايه.آر.ال.

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع الشركات المرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

مزودو الخدمات المساعدة المسجلون في عام 2010

بينيت جونز (ميدل ايست) ال ال بيه
كوتي فيفانت مارتشيسيو أند لوزيرال
الإمارات للمحاماة والاستشارات القانونية ال ال بيه
لطفى وهرجيت ونيكبور للمحاماة والاستشارات القانونية ال ال بيه

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع مزودو الخدمات المساعدة المسجلون من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

أعضاء شركات السوق المرخصة المعترف بهم في عام 2010

ناسداك دبي	شركة أبوظبي للخدمات المالية ذ م م
ناسداك دبي	الظبي للوساطة ذ م م
ناسداك دبي	أرقام للأوراق المالية ذ م م
ناسداك دبي	إي اف جي هيرمز الإمارات ذ م م
ناسداك دبي	انديكس سيكيوريتيز ذ م م
ناسداك دبي	نعيم للأسهم والسندات
بورصة دبي للطاقة	فيبرو تريدينج ذ م م
بورصة دبي للطاقة	آر جي ه اوبرين أند اسوسييتس ذ م م
ناسداك دبي	شعاع للأوراق المالية ذ م م

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع أعضاء شركات السوق المرخصة المعترف بهم من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الإلكتروني.

مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2010

مذكرات التفاهم متعددة الأطراف
مجموعة واضعي معايير اوشينيان الآسيوية
الرابطة الدولية لمراقبي التأمين

مذكرات التفاهم ثنائية الأطراف

مكتب الإشراف على المؤسسات المالية	كندا
فاينانستيلزنت	الدنمارك
اوتوريتيه ديه مارتشيه فاينانسيير	فرنسا
بنك البرتغال	البرتغال
الهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال	قطر
دائرة المصارف في ولاية نيويورك	الولايات المتحدة

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع مذكرات التفاهم الموقعة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

الملحق 7

المصطلحات

AAOIFI	منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية
AFM	سلطة الأسواق المالية الهولندية
AFs	شركة مرخصة
AMI	مؤسسة سوق مرخصة
AML	مكافحة غسل الأموال
AMLSCU	وحدة مكافحة الحالات المشتبهة
AOSSG	مجموعة واضعي المعايير الاوقيانوسية الآسيوية
ASPs	مزود خدمات مساعدة
ASIC	اللجنة الاسترالية للأوراق المالية والاستثمارات
BCBS	لجنة بازل للإشراف المصرفي
BCG	مجموعة بازل الاستشارية
BIS	بنك التسويات الدولية
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب
DFSA	سلطة دبي للخدمات المالية
DFM	سوق دبي المالي
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
DIFCA	سلطة مركز دبي المالي العالمي
DIL	داماس انتيرنشنال ليمتد
DME	بورصة دبي للطاقة
DUTCO	شركة دنكو للمواصلات ال ال سي
EBI	بنك الإمارات الدولي
SCA	هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع
EUs	التعهدات الجبرية
FATF	قوة مهام الإجراءات المالية
FDIC	المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع
FMT	هيئة الأسواق المالية
FSVC	مؤسسة الخدمات المالية للمتطوعين
GCC	مجلس التعاون الخليجي
HR	الموارد البشرية
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAIS	الرابطة الدولية لمراقبي التأمين
IAASB	مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية
ICSID	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
IESBA	المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة
IFIAR	المنتدى الدولي لمنظمي عمليات التدقيق المستقلين
IFRS	معايير التقارير المالية الدولية
ICAEW	معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز
IOD	معهد المديرين
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
IT	تقنية المعلومات
LegCo	اللجنة التشريعية
MIS	نظام المعلومات الإداري

MOUs	مذكرات التفاهم
MMOU	مذكرات التفاهم متعددة الأطراف
NBD	بنك دبي الوطني
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PwC	برايس واترهوس كوبرز
QFC Regulatory Authority	الهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال
RAs	محاسبون مسجلون
RAC	لجنة الطعون التنظيمية
RemCo	لجنة المكافآت
SEC	لجنة الأوراق المالية و التداول
SFC	لجنة الأوراق المالية والمستقبلية
STRs	تقارير المعاملات المشبوهة
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
TRL	قادة الغد التنظيميون
FSA	سلطة الخدمات المالية
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UNITRAL	لجنة قانون التجارة الدولي للأمم المتحدة
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحد الأمريكية
CFTC	لجنة الولايات المتحدة للتجارة السلع الآجلة







للاستفسارات العامة: info@dfsa.ae
الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae
هاتف: +971 (0) 4 362 1500

